



صفحة (٣) من



صفحة (٥) من



الثلاثاء ٢٠٢١/٣/٢٣ الموافق ٩ شعبان ١٤٤٢هـ العدد ٤٨٣ السنة التاسعة عشرة



ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

الانتخابات الإسرائيلية: ظاهرها أزمة حزبية وباطنها تغيرات بنيوية!

كثبت هنيذة غانم:

للمرة الرابعة خلال عامين تذهب إسرائيل إلى انتخابات تشريعية، حيث يأمل المتنافسون أن يتفكروا هذه المرة من إنجاز ما فشلوا في إنجازه سابقاً، ويتنافس في الانتخابات المقبلة للكنيست ٢٩ قائمة انتخابية،^(١) من بينها ١٤ قائمة يمكن، بحسب الاستطلاعات، أن تتجاوز نسبة الحسم، وعلى خلاف الانتخابات السابقة تجري هذه الانتخابات في ظل تفكك أكبر جسم معارض هو «أزرق أبيض» وتفكك القائمة المشتركة بعد انشقاق تيار الحركة الإسلامية الجنوبية (القائمة العربية الموحدة) بقيادة منصور عباس، وفي ظل عدم وجود قائمة معارضة قوية بل عدة قوائم لا تشكل أي منها حالة معارضة مهددة لوحدها.

وتأتي هذه الانتخابات على خلفية ما صار يُعرف بإسرائيلياً بـ «الأزمة السياسية» التي بدأت عادة الانتخابات للكنيست الحادي والعشرين التي جرت في ٩ نيسان ٢٠١٩ بعدما فشل نتنياهو في تشكيل ائتلاف يميني ضيق في إثر رفض أفيدور ليبرمان الانضمام لحكومته، وتتجلى في دخول إسرائيل في دوامة انتخابات متكررة دون وجود أي أفق واضح لكيفية الخروج منها، وتنعكس الأزمة في عدم قدرة أي طرف على حسم الانتخابات أو تشكيل ائتلاف حكومي ثابت. وكانت قد تشكلت عشية انتخابات الكنيست الحادي والعشرين قائمة «أزرق أبيض» التي أطلق عليها يوهما اسم حزب الجنرالات. وقد شكلت هذه القائمة أكبر قائمة معارضة لليكود في حينه واستطاعت أن تتساوى معه في عدد المقاعد (٣٥ مقعداً لكل منهما) في انتخابات نيسان ٢٠١٩، لكنها فشلت كما فشل نتنياهو في تشكيل ائتلاف حكومي، وهو ما أدى إلى الذهاب إلى انتخابات ثانية في ١٧ أيلول ٢٠١٩ لتتكزز نفس الأزمة ويتم مرة أخرى الذهاب إلى انتخابات ثالثة في^(٢) آذار ٢٠٢٠، لم تحدث الانتخابات الثالثة اختراقاً في الانسداد الانتخابي ولا اختراقاً في الأزمة السياسية، غير أن دخول عامل الكورونا على المشهد وحالة الضبابية التي أحاطت بانتشاره، لعبت لصالح نتنياهو الذي تمكن من الضغط على غانتمس من أجل الانضمام إلى حكومة طوارئ لمواجهة الحالة المستجدة، التي تسببت بها جائحة الكورونا. وقد أدى انضمام غانتمس إلى شطر قائمة «أزرق أبيض» (التي احتفظت باسمها)، ومن ثم تفككها واختفائها عن المشهد الحزبي، وجاء اتفاق نتنياهو-الكنيست بعد أن تم وبشكل غير مسبق تغيير قانون أساس الكنيست واختلاف مفهوم «رئيس حكومة بديل»، إضافة إلى إدخال تعديلات أخرى ترتبط بتنظيم الانتخابات بعد ثلاث

سنوات وليس أربع سنوات، وتضمن اتفاق إقامة حكومة الوحدة بين غانتمس ونتنياهو أيضاً مبدأ التناوب والمناصفة، وشمل الاتفاق المصادقة على الميزانية لعامي ٢٠٢٠-٢٠٢١ مباشرة بعد تنصيب الحكومة، وحذد الاتفاق أن يتسلم نتنياهو رئاسة الحكومة في النصف الأول من المدة، ثم يليه غانتمس بعد ١٨ شهراً (بعد عام ونصف العام). لم تمض أيام على توقيع الاتفاق حتى بدأت الخلافات والصراعات والمناكشات تطفئ على العلاقات بين أعضاء الليكود و«أزرق أبيض»، وبدا واضحاً من سير الائتلاف أن نتنياهو ومن ورائه أعضاء حزب الليكود لا يوفرون فرصة من أجل وضع العقبات أمام وزراء «أزرق أبيض». لم يفتأ هذا السلوك أي من المراقبين الذين اعتبروا منذ البداية أن نتنياهو تمكن من التلاعب بغانتمس وتضليله من أجل تفكيك أكبر جسم معارض، وفي ٢٣ كانون الأول ومع عدم المصادقة على الميزانية وبعد ماطلة مستمرة من قبل الليكود، تم حل الكنيست بشكل تلقائي لتذهب إسرائيل إلى انتخابات جديدة.

انعكاسات الأزمة وإسقاطاتها

تعكس الأزمة الانتخابية ظهور حالة غير مسبوقة من الاستقطاب والاحتقان الداخلي، وتتجلى في انقسام المشهد السياسي عمودياً بين معسكرين مركزيين متوازئين ينتظمان ظاهرياً وفق موقفهما من نتنياهو وليس وفق مبادئ سياسية أو قضايا أيديولوجية؛ معسكر داعمي نتنياهو ومعسكر معارضيه. وتختلف أسباب الانقسام تحت معسكر معارضي نتناهو ما بين أسباب شخصية وسياسية وأيديولوجية تقاطعت معاً وأصبح من الصعب الفصل فيما بينها. ويضم معسكر داعمي نتناهو بشكل أساس، إضافة إلى الليكود، حزب شاس ويهدوت هتوراة وتحالف المستوطنين، فيما يضم حزب معارضي نتناهو «يوجد مستقبل» (يش عتيد) بقيادة يائير لبيد، «أمل جديد» (تكفا حدشا) بقيادة جلعون ساعر الذي أقيم مؤخرا بعد أن انشق الأخير عن الليكود، قائمة «أزرق أبيض» بقيادة بيني غانتمس، «إسرائيل بيتنا» (يسرائيل بيتينو)، بقيادة أفيدور ليبرمان، وكلا من قائمة ميرتس وحزب العمل، وتتموضع في هذه الانتخابات قائمة «يمينا» التي يقودها نفتالي بينيت، والقائمة العربية الموحدة التي تمثل تيار الحركة الإسلامية الجنوبية)^(٢) بقيادة منصور عباس، في منطقة رمادية بين المعسكرين بعد أن سعى بينيت إلى إخراج نفسه من «دائرة» الفوز ضمن نتنياهو وطرح نفسه كمرشح لرئاسة الحكومة، فيما أخرج منصور عباس

قائمته من دائرة معارضة نتناهو التلقائية وفتح الباب أمام التعاون معه، وتتموضع القائمة المشتركة في المعسكر المعارض لنتناهو دون أن تعلن موقفاً واضحاً من التوصية أو دعمها على يائير لبيد في حال تكليفه بإقامة الائتلاف. وإضافة إلى بينيت يطرح كل من جلعون ساعر ويائير لبيد نفسيهما كمرشحين لرئاسة الحكومة، علماً أن فرص أي منهما لتشكيل ائتلاف دون التوصل إلى اتفاق اقتسام وتبادل لرئاسة الحكومة تبدو ضئيلة جداً.

يربط أفيدور ليبرمان مثلاً معارضته لنتناهو بأسباب أيديولوجية ترتبط بموقفه من علاقة الدين والدولة ورفضه لما يسميه خضوع نتناهو لشروط الأحزاب الحريدية، أما جلعون ساعر الذي انشق عن الليكود فيربط معارضته لنتناهو برفض نهجه الاستبدادي بالحزب وفي الحاليين تقاطع العوامل الشخصية والصراعات مع نتناهو مع الأسباب التي يعلنها ساعر وليبرمان، ويتقاسم معهم جزء من الصراع الشخصي فتغالي بينيت الذي بات يطرح نفسه بديلاً يمينياً لنتناهو، وفي كل الحالات شكّلت محكمة نتناهو وما يحيطها من صراعات حول مدى صلاحية تقلد شخص متهم بقضايا فساد منصب رئيس الحكومة محوراً ومهما وأساسياً في الأزمة السياسية وفي المواقف المختلفة؛ حيث يخضع نتناهو لمحكمة جنائية بثلاثة ملفات تضم تهماً بالفساد وخيانة الأمانة وتلقي الرشوة وفي حال ثباتها يُمكن أن ينتهي به الأمر إلى السجن.٣ يذعي معارضو نتناهو أنه لا يمكنه أن يكون رئيس حكومة لعدة أسباب؛ أولاً بسبب ما ينطوي عليه ذلك من عبء أخلاقي، إذ لا يمكن أن يكون رئيس الحكومة الذي يجب أن يشكل نموذجاً للمواطن من يخضع لمحكمة ومتهم بقضايا فساد ويستمر بالقيام بدوره كرئيس للحكومة. ثانياً بسبب المشا بالحوكمة؛ إذ يرى المعارضون أن نتناهو غير قادر على تحديد محاكمته عن دوره الرسمي وقراراته، بل يرون أن كل تحالفاته وسلوكه يخضع لصلواته الشخصية التي ترتبط برغبته بالإفلات من المحكمة وأن ما يهم نتناهو في المرحلة الحالية هو نتناهو فقط ولذلك لا يمكن الثقة به. وثالثاً البعد العملي؛ إذ أن نتناهو سيكون مضطراً للتواجد ثلاث مرات في الأسبوع في قاعة المحكمة التي من المقرر أن تبدأ في نيسان ٢٠٢١ وهو ما يعني أنه سيكون مشغولاً بشكل كبير بفضيته الشخصية وسيأتي ذلك على حساب دوره كرئيس للحكومة. وتبرز حركة الاحتجاجات الواسعة التي تشهدها إسرائيل منذ إعلان إقامة الائتلاف بين غانتمس ونتناهو في نيسان ٢٠٢٠ عن هذا الخطأ، وتقوم هذه الاحتجاجات حركة الرايات السوداء التي تنظم مظاهرات أسبوعية في مفاقر

الطرق والمدن ومن أمام بيت نتناهو في القدس وانضمت لها حركات مختلفة منها أيضاً من تضررت من انتشار جائحة الكورونا، وتتفق جميعها على مطالبة نتناهو بالاستقالة. يذعي مؤيدو نتناهو بالمقابل أن المحكمة هي محاولة للاحتفاف على الديمقراطية والإطاحة بنتناهو من قبل المؤسسة العميقة، ومن خلفه الفئات التي يُمثّلها، وي طرح المدافعون عنه القضية في إطار الصراع بين إسرائيل الأولى (الأشكنازية اليسارية) التي يدعون أنها ما زالت تتحكم في مفاصل مؤسسات الدولة (محكمة العدل العليا، المستشار القانوني، جهاز الشرطة) وإسرائيل الثانية (اليمينية، والشرقية) والتي تضم الفئات المهمشة^(٤) ضمن هذا السياق، وبالارتباط بمحكمته، يدير نتناهو وداعموه حملة شعواء ضد المؤسسة القضائية والشرطية؛ حيث تنجس نتناهو استراتيجية خطابية شعبية تقوم على موضوعة نفسه ممثلاً للشعب مقابل المؤسسة، واتهام التيار المعارض له بمحاولة سرقة إرادة الشعب (الذي يمثلّه هو) واتهام مؤسسات الدولة بالتعاون مع النخب اليسارية من أجل الإطاحة به والإطاحة بحكم الليكود.

الثمة صفح ٢ من

الانتخابات الإسرائيلية قد تكون الأخيرة إذا ما حقق نتناهو أغلبية مطلقة لائتلافه!

كتب برهوم جرابسي:

تجري اليوم الثلاثاء الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية للكنيست الـ ٢٤، وهي جولة الانتخابات الرابعة التي تجري في غضون ٢٣ شهراً، بعد أن تعثر تشكيل حكومة ثابتة، بعد كل واحدة من الجولات الثلاث، إذ أن الحكومة التي تشكلت بعد أجل الانضمام إلى حكومة طوارئ لمواجهة الحالة المستجدة، تصمد سوى ٨ أشهر. وتتنافس في الانتخابات ٣٧ قائمة، من بينها ١٣ قائمة مرشحة لتجاوز نسبة الحسم، والفوز بتمثيل برلماني، في حين تشير الاستطلاعات إلى تعزز قوة الليكود وحلفائه الفوريين، ما يتيح ليمينياً نتناهو إمكانية تشكيل حكومة ثابتة، ولو بأغلبية هشة.

وأعلنت لجنة الانتخابات المركزية، رسمياً، أن عدد ذوي حق الاقتراع وفق سجل الناخبين الرسمي العام، ٦٥٧٨٠٨٤ شخصاً، زيادة بنسبة ١,١٣٪ عن الانتخابات التي جرت قبل عام وثلاثة أسابيع، في آذار ٢٠٢٠. ويستدل أن عدد الناخبين الجدد، لأول مرة، وصل إلى ما يلامس ١٨٢ ألف شخص، إلا أن عدد ذوي حق الاقتراع، بعد ضمم الوفيات، ازداد بما يلامس ١٥٠ ألف شخص، بحسب السجل الرسمي. فإن عدد ذوي حق الاقتراع العرب هو مليون و٦٥ ألف شخص، ويشكلون نسبة ١٦٪، ولكن حسب التقرير، وما صدر عن مكتب الإحصاء المركزي، فإن قرابة ٢٥ ألف شخص من العرب مقيمون بشكل دائم خارج البلاد. بمعنى أقل من ٢,٥٪، وهذا الأقل من تقديرات سابقة، تحدثت عن قرابة ٥,٠٪. وكان مكتب الإحصاء المركزي قد أعلن في الأيام الأخيرة، أن عدد أصحاب ذوي حق الاقتراع، الذين سيكونون في البلاد في يوم الانتخابات، هم حوالي ٦ ملايين شخص، ما يعني أن نسبة من يقيمون في الخارج، أو هم مهاجرون وما زالوا يحملون الجنسية الإسرائيلية، ٨,٥٪.

هذه نسبة مهاجرين أدنى بكثير من سنوات مضت، إذ أنه في السنوات الأخيرة عملت دائرة سجل السكان، على البحث عن حملة الجنسية الإسرائيلية المقيمين في الخارج، بعد أن تبين أن أشخاصاً رحلوا عن الدنيا ولم يبلغ أهلهم السلطات الإسرائيلية بواقعهم، وبقوا مسجلين في السجل السكاني وسجل الناخبين. وقال تقرير مكتب الإحصاء المركزي إن ١٧٪ من المقيمين في البلاد يسمو الانتخابات هم من العرب، بفعل الفارق في نسبة الهجرة عن اليهود الذين تفوق لديهم النسبة ٩٪، كما أن ١١٪ من ذوي حق الاقتراع هم من اليهود الحريديم. يتضح أن ١٣٪ من ذوي حق الاقتراع المقيمين في البلاد، هم أبناء ١٨ إلى ٢٤ عاماً، ومن هم أبناء ٢٥ إلى ٢٩ عاماً نسبتهم ٢٩٪، وأبناء ٤٠ إلى ٥٩ عاماً نسبتهم ٣٣٪، وأبناء ٦٠ عاماً وما فوق نسبتهم ٢٦٪.

حسب معدل استطلاعات الرأي العام، فإن لليكود وحلفاءه الفوريين سيحصلون على ما بين ٥٩ إلى ٦١ مقعد، مع ميل أكثر لعدد المقاعد الأعلى. وهناك عوامل عدة ساهمت في هذه النتيجة، طالما أن ابتعاد ائتلاف الليكود ونتناهو عن الأغلبية المطلقة في كل واحدة من جولات الانتخابات السابقة يبعد



مسلسل الانتخابات الإسرائيلية. القطار في محطة جديدة

بمقعدين أو أربعة مقاعد على الأكثر، من بينها أنه خلال عامين نسبة الناخبين الطبيعي العمصوتي هذا الائتلاف، الذي نمضه من المتدينين والمتزمتين، أعلى بضعفين ونصف الضعف من تكاثر الجمهور العلماني، الذي هو أساس جمهور ما يسمى «الوسط، اليسار»، ٣,٥٪ مقابل ١,٤٪ لدى جمهور العلمانيين.

ولكن أحد أكبر العوامل هو خسارة التمثيل العربي الإجمالي المتوقعة، في هذه الانتخابات، بما بين مقعدين إلى ثلاثة، وربما أكثر. وهذا نابع من تراجع لنسبة التصويت في هذه الانتخابات، من حوالي ٦٥-٦٦٪ في انتخابات قبل عام، إلى ٥٦-٥٨٪ في هذه الانتخابات بحسب الاستطلاعات، وهذا الفرق يؤدي إلى خسارة مقعدين كاملين، كما من المتوقع خسارة نصف مقعد، وربما أكثر، في أعقاب رفض القائمة العربية الموحدة، برئاسة عضو الكنيست منصور عباس، التوقيع على اتفاق فائض أصوات مع القائمة المشتركة. وفي استعراض القوائم الـ ١٣ التي تمثيلها مؤكداً أو شبه مؤكداً، تشير إلى وجود ٤ قوائم عند حافة نسبة الحسم، وهي «الصهيونية الدينية» وميرتس و«أزرق أبيض» والقائمة العربية الموحدة، إذ أن كل الاستطلاعات تقريبا تمنح كل واحدة من هذه القوائم ٤ مقاعد، وفي جزء بسيط من الاستطلاعات، تمنح قائمة «الصهيونية الدينية» ٥ مقاعد، ما يدل على أن فرص اجتيازها نسبة الحسم أعلى من غيرها من القوائم الضعيفة. ولكن في حال سقطت قائمة واحدة من هذه القوائم الأربع، فإن هذا سينعكس مباشرة على توزيع المقاعد، لأن وزن المقعد الواحد، الذي مقياسه عدد إجمالي الأصوات للأحزاب التي اجتازت نسبة الحسم، سيكون أقل، وفي حال كان القوائم

من الأصوات من خارج الحريديم، وبالذات من اليهود الشرقيين، من الشرائح الفقيرة والضعيفة. يهدوت هتوراة، وهي قائمة تحالفية لحزبين، وعدة تيارات من المتدينين المتزمتين الحريديم اليهود الغربيين الأشكناز، وتمتحنها استطاعت الرأي ذات قوتها الحالية ٧ مقاعد، ولكن الاحتمال كبير بأن تستكمل هذه القائمة مقعدها الثامن، الذي خسرتة في جولاتي الانتخابات السابقتين، بفعل قانون احتساب فائض الأصوات.

واستناداً إلى تقدير أن التكاثر الطبيعي للحريديم الأشكناز يصل إلى ٤٪ سنوياً، فإن هذه الزيادة من شأنها أن تعزز قوة قائمة يهدوت هتوراة التي ٩٥٪ من أصواتها تأتي من الحريديم، علماً أن نسبة التصويت في أحياء وبلدات ومستوطنات الحريديم، تصل أحياناً إلى ٩٣٪، في حين أن نسبة التصويت العامة ما بين ٧١٪ إلى ٧٢٪، وبين اليهود العلمانيين حوالي ٦٨٪.

«الصهيونية الدينية»؛ قائمة تحالفية تضم حزب «الصهيونية الدينية» (التكتل القومي سابقاً) برئاسة المستوطن بتسلييل سمونتريتش، مع حركة «قوة يهودية» (عوتسما يهوديت) المستنبئة عن حركة «كاخ» الإرهابية المحظورة. وهي قائمة تمثل التيار الاستيطاني الأشد طرفاً في اليمين الاستيطاني. وتوقع لها غالبية الاستطلاعات حصولها على ٤ مقاعد، وهو تمثيل الحد الأدنى، بحسب نسبة الحسم، وفي بعض الاستطلاعات تحصل القائمة على ٥ مقاعد. والاعتقاد السائد، أنه في نهاية المطاف هذه القائمة ستعبر نسبة الحسم، أيضاً لأن نسبة التصويت لدى جمهور المتدينين الصهاينة، وخاصة المسيحيين منهم، والمستوطنين، تصل إلى ٨٨٪ بالمعدل، وهذا ما يعزز قوة هذا التيار مثل الحريديم، بأكثر من نسبتهم بين إجمالي ذوي حق الاقتراع.

القوائم المعارضة لاستمرار حكم نتناهو

في ما يلي القوائم المعارضة لاستمرار حكم نتناهو، أو أنها لا تحسب نفسها على أي طرف، وتبقى بابها مفتوحاً على الجميع، وسنرى كيف أن بينها تناقضات سياسية وفكرية ضخمة، لا يمكن التلاقي بينها، ونعرضها بحسب حجمها في استطلاعات الرأي. «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد، الذي خاض جولات تجربته مع نتناهو في حكومته الثالثة (٢٠١٣-٢٠١٥)، وأيضاً من تجربة شريكه السابق بيني غانتمس، ولكن حسب خارطة الاستطلاعات، فإن لبيد لا يمكنه تشكيل ائتلاف، في حال لم ينجح نتناهو في تحقيق ٦١ مقعداً مع حلفائه الفوريين. «أمل جديد لإسرائيل» برئاسة جلعون ساعر، الذي انشق عن الليكود قبل نحو ٥ أشهر، وانتقل معه ٥ نواب، ٤ منهم حاليون وأحدهم سابق، بنيامين بيغن. وهو ينافص الليكود بمواقفه

اليمينية الاستيطانية، وتوقع له استطاعت الرأي ما بين ٩ إلى ١٠ مقاعد، إذ تراجع بشكل دائم في استطاعات الرأي العام منذ بدء الحملة الانتخابية، حيث بدأ مع ١٥ مقعداً، وقيل تقديم القوائم كان يحصل على ما بين ١٧ إلى ١٨ مقعداً.

القائمة المشتركة، وهي الجسم الأكبر الذي يمثل الفلسطينيين في إسرائيل، وتضم ثلاثة أحزاب، بعد خروج حزب منها، والأحزاب الثلاثة هي: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، ويترأس قائمتها النائب أيمن عودة الذي يحتل المقعد الأول. والتجمع الوطني الديمقراطي، الذي يترأس قائمته النائب سامي أبو شادة، ويحل ثالثاً، والحركة العربية للتغيير برئاسة النائب أحمد طيبي ويحل ثانياً في القائمة. وتوقع استطاعات الرأي حصول القائمة المشتركة على ٨ مقاعد، وفي بعضها ٩ مقاعد.

«إسرائيل بيتنا» برئاسة أفيدور ليبرمان، وتجمع كل استطاعات الرأي خلال كل الأسابيع الأخيرة على حصوله على ٧ مقاعد، ورغم مواقفه اليمينية الاستيطانية، إلا أنه يرفض المشاركة في حكومة الليكود طالما أنه يترأسها بنيامين نتناهو كخضص.

العمل؛ فاجأ حزب العمل بعودته إلى الحلبة السياسية، بعد أن أظهرت كل استطلاعات الرأي العام حتى نهاية العام الماضي ٢٠٢٠، أنه لن يجتاز نسبة الحسم، ولكن انتخاب رئيسية جديدة له، ميراف ميخائيلي، وقائمة مرشحين جديدة، أعادته إلى استطاعات وتقدير حصوله على ٤ إلى ٧ مقاعد، جاءت على حساب قوائم، كانت تستخدم من زوال حزب العمل، مثل حزب «أزرق أبيض» برئاسة بيني غانتمس، كما انعكس الأمر سلباً على حزب ميرتس الذي يصارع نسبة الحسم.

«أزرق أبيض» برئاسة بيني غانتمس، وعلى الرغم من أنه يحصل في استطلاعات الرأي على ٤ مقاعد بمعنى أنه يتأرجح عند نسبة الحسم، إلا أن بعض الاستطلاعات تمنحه أحياناً ٥ مقاعد، بمعنى أنه متقدم على غيره من القوائم التي تصارع نسبة الحسم، ولكنه لم يخرج من احتمال عدم اجتيازها.

ميرتس؛ برئاسة نيتسان هوروفيتس، وهو الحزب الأكثر تأرجحاً عند نسبة الحسم من بين الأحزاب الصهيونية، وإذا ما جمعنا معه حزب العمل، بحصولها في العام ١٩٩٢ على ٥٦ مقعداً، حينما كانت تحولات سياسية لائفة في العمل في اتجاه ما يسمى «اليسار الصهيوني»، تستطيع أن تعرف جمل اندفاع الشارع الإسرائيلي نحو اليمين المتشدد والاستيطاني، واستطلاعات الأيام الأخيرة منحت ميرتس ٤ مقاعد، تمثيل الحد الأدنى، ولكن هذا لا يُخرج القائمة من دائرة عدم اجتياز القائمة العربية الموحدة؛ الذراع البرلماني للحركة الإسلامية (الجنح الجنوبي)، برئاسة عضو الكنيست منصور عباس، وفي الأسابيع السابقة كانت القائمة تتأرجح عند نسبة الحسم، ولكن في الأيام الأخيرة تم تثبيتها عند ٤ مقاعد. وهذه القائمة معارضة رئيسها لا تعد نفسها ضمن الكتل المحسوبة على الجبهة؛ استمرار حكم نتناهو، بل تبقى بابها «مفتوحاً على الجميع»!

تمة المنشور على الصفحة الأولى

مع نتياهو وتحو لهم إلى جزء أساس من معسكره بعد أن كانوا حتى سنوات التسعينيات يتنقلون بين أنثلاثات الليكود والعمل وفق ما يحققون من مصالح لجمهورهم، هذا الوضع تغير تدريجيا، ويمكن أن نعرّزه جرتيأ إلى الصراع العلماني الديني خاصة المواجهة بين تيار «يوجد مستقبل» الذي رفع راية تجنيد الحريديم من جهة، وإلى سياسات التطوين الحكومية للحريديين من جهة أخرى، حيث تم في هذا الإطار بناء مستوطنات خاصة بهم بحيث باتوا يشكلون اليوم أكبر كتلة استيطانية (حوالي ٢٥٪). إلى جانب ذلك؛ فقد أسهم صعود قوّة المتدينين الحريديم والتيار الديني القومي في زيادة معسكر اليمين من جهة، وفي تحويل الشرح الديني العلماني الى شُرخ اساس في المشهد الإسرائيلي من جهة أخرى.

٣ - طبيعة النظام الانتخابي المبني على التمثيل النسبي؛ وفق النظام الانتخابي الإسرائيلي يمكن لأي حزب أو قائمة تتجاوز نسبة الحسم، والتي تساوي ٢.١٥٪ من الأصوات الصالحة، أن تدخل البرلمان، وهو ما يعني كثرة الأحزاب الصغيرة والمتوسطة وعدم تناسب قدرتها على التأثير مع حجمها الحقيقي، وإذا ما أخذنا بالحسبان أن أي ائتلاف يتشكل يجب أن يحظى على الأقل بـ ٦١ مقعدا من ^(١١) ، وأن الأحزاب الكبرى لم تعد كبرى بالمعنى الحقيقي، فإننا نكون أمام واقع يمكن لأي حزب مهما بدت مواقفه غريبة أو متطرفة أن يقرر مصير الدولة.

السياق العام الذي تجري فيه الانتخابات

تأتي الانتخابات الإسرائيلية على خلفية صيرورات متناقضة في المشهد الإسرائيلي تظهر فيها إسرائيلي على المستوى الدولي كقوة إقليمية من جهة، ومن جهة أخرى تواجه أزمة داخلية سياسية معيقة. وترتبط صورة إسرائيل الخارجية بقوامل مختلفة منها تفوقها العسكري في سياق إقليم هش متنازع ومحتراب وعدم وجود إزجاج حقيقي لسياستها الاستعمارية والاحتلالية في ظل انقسام فلسطيني ووجود سلطة معرفية لا تشكل تحديا حقيقيا، وقد عزز وجود إدارة دونالد ترامب في السنوات الأربع الماضية وتماتها النطاق مع حكومة نتنياهو وجهتها اليمينية الاستيطانية، صورة إسرائيل كقوة إقليمية تتصرف تجاه محيطها وتجاه الفلسطينيين دون أي ضوابط أو محددات أو رادع، لكن هذه الصورة تتناقض مع الصورة الداخلية وحالة الانسداد والاستقطاب العميق التي تسود المشهد الإسرائيلي والأزمة السياسية المستمرة فيه منذ عامين. ويعكس هذا التناقض في الفراءات الاستراتيجية التي نشرها معهد الأمن القومي الإسرائيلي للعام ٢٠١٢، والتي خلصت إلى أنه ونتيجة تقاطع جائحة الكورونا وإسقاطها والأزمة السياسية المستمرة، فإن إسرائيل تواجه خطرا استراتيجيا داخليا يمكن أن يؤدي إلى إضعاف مؤسسات الدولة وقندان الثقة بها، وبحسب هذا التصور، فإن «النظام الإسرائيلي الداخلي» تحول لأول مرة إلى مصدر للتهديدات والمخاطر التي قد تمس بالأم القومي وتنخر «المناعة» الاجتماعية.^(٧) وعلى عكس الانتخابات السابقة، تأتي هذ الانتخابات على خلفية انتهاء عهد ترامب حليف نتنياهو، وصعود صعود إدارة بايدن التي تظهر بوردا واضحا تجاه نتنياهو، حيث يشكل سقوط ترامب خسارة سياسية وتخسيفه لنتنياهو؛ إذ لعب ترامب خلال الدورات الانتخابية الثلاث الماضية دور الصديق والحليف الأكبر لنتنياهو، وتجنّد بشكل واضح لصالح نتنياهو عبر تقديم «الغطاء والهدايا» من قبيل الاعتراض بالسيادة على الجولان، وطرح صفقة القرن في أوج المعارك الانتخابية من أجل تعزيز فرص نتنياهو في الفوز.^(٨) كما لعب دورا حاسما في إنجاز اتفاقيات التطبيع، «اتفاقيات أبراهام» التي شكلت نجاحا لنهج

نتنياهو من حيث قلب معادلة التسوية الإقليمية، من الأرض مقابل السلام إلى السلام مقابل التطبيع، وتذليل القضية الفلسطينية في العلاقات الإقليمية بعد أن كان حلها يعتبر شرطا لاتفاقيات السلام والتطبيع كما جاء في المبادرة العربية للسلام. ومع خسارة نتنياهو لترامب، والإسقاطات المترتبة على ذلك خاصة فيما يتعلق بانتهاء عصر التماثل المطلق مع الإدارة الأميركية، يسعى نتنياهو إلى الاستفادة من مصرر قوّة بديل لتعزيز صورته كقائد استثنائي، وهو دور من نجح في توفير لقاح فايزر^(٩) وأسهم في وضع إسرائيل على خطى الخروج من الجائحة قبل غيرها من دول العالم، وقد وضعت حملة التطعيمات التي بدأت إسرائيل بتفنيذها منذ كانون الأول ٢٠٢٠ إسرائيل في مقدمة الدول الغربية في مواجهة الجائحة.

يشار إلى أن الاتفاق مع فايزر جاء بعد تحدّث نتنياهو مع رئيس شركة فايزر ألبرت بورلا والاتفاق على أن يتم توفير اللقاح لإسرائيل- رغم أنها لم تكن من الدول التي تعاققت مسبقا مع الشركة- في مقابل استخدامها كمختبر تجريبي لنعاجة التطعيم وتطويره،^(١٠) وفي هذا السياق، هناك من ادعى أن نتنياهو استعاض عن خسارة ترامب بآلبرت بورلا، رئيس فايزر، من أجل تعزيز حملته الانتخابية.

إختلاط المشهد الحزبي

إلى جانب مستجدّات المشهد الدولي من حيث انتهاء عهد ترامب وصعود إدارة بايدن؛ اتفاقيات التطبيع ومعايها؛ ومسعى نتنياهو لاستخدام دوره في توفير اللقاح لتعزيز حملته الانتخابية، تجري هذه الانتخابات على خلفية مستجدّات مهمة في المشهد الحزبي- السياسي الداخلي ستلعب دورا في تحديد نتائج الانتخاب. أهم هذه المستجدات تتمثّل في تفكك تحالفت مركزية وصعود قوى منافسة من اليمين، وإعادة تموضع بعض القوى بما يخلط الأوراق تماما. بالنسبة للأولى، فإن أهم التحالفات التي تفككت هي «أرزق أبيض»، والقائمة المشتركة بعد خروج القائمة الموحدة برئاسة منصور عباس منها، وانفصال جدعون ساعر عن الليكود وخوض الأحزاب قائمة يمين منافسة (أمل جديد)، في المقابل تخوض عدة أحزاب الانتخابات وحدها ما يضعها في دائرة خطر عدم تجاوز نسبة الحسم وهو ما سيؤثر بشكل مباشر على فرص تشكيل ائتلاف حكومي. وتقع في دائرة الخطر هذه كل من أحزاب ميرتس، «أرزق أبيض»، القائمة الموحدة من جهة، وقائمة التحالف الاستيطاني الذي يجمع قائمة بن غير الكهانية وسموتريتش الذي ينسب على الاستيطان الديني المزمّت (الحردليم)^(١١) .»

أهم مستجدات المشهد الانتخابي

تفكّك تحالف «أرزق أبيض» وانفصال ساعر عن الليكود؛ لحقاً لتوافق غانتس على الدخول في ائتلاف حكومي مع نتنياهو بعد الانتخابات الأخيرة.
تفكك تحالف «أرزق أبيض» الذي شكّل أكبر جسم معارض وأكثر القوائم تهديدا لحكم نتنياهو. وقد جاء تفككه على انسحاب غابي أشكنازي وموشيه يعلون من المشهد السياسي، وعودة قائمة «يش عتيد» بزعامة ياكّر لبيد لخوض الانتخابات وحدها، إضافة إلى خوض «أرزق أبيض» بزعامة بيني غانتس انتخابات منفردا.
وفيما تتوقع الاستطلاعات المختلفة أن تتحول «يش عتيد» إلى أكبر الأحزاب في المعارضة وهناك من يتوقع أن تحصل على ما يزيد، ٢٠٠٠ مقعداً، فإن الاستطلاعات تتوقع ألا تحصد قائمة «أرزق أبيض» بزعامة غانتس أكثر من ستة مقاعد أو حتى ألا تعبر نسبة الحسم. ومقابل تفكك «أرزق أبيض» يخوض جدعون ساعر الذي انشق عن الليكود الانتخابات

في قائمة تنافس نتنياهو من يمينه، ويمثّل ساعر التيار اليميني الأيديولوجي الصلب في الليكود ومن المتوقع أن يحصل على مقاعده من مصوتي اليمين الذين يُعارضون نتنياهو لأسباب تتعلق بقبحه وكونه يخضع لمحاكمة في قضايا فساد. بالإضافة إلى ذلك، يطرح نفتالي بينيت من خلال قائمة «يمينا» نفسه بوصفه مرشحا لرئاسة الحكومة، ويرفض الالتزام بالذهاب إلى ائتلاف يقوده نتنياهو. ويمكن التلخيص من أن أهم اراهصات تفكّك «أرزق أبيض» وإقامة «أمل جديد» وخروج «يمينا» من معسكر نتنياهو، وظهور قوى معارضة لنتنياهو دون أن يكون بالقليل أي منهم مرصد انتخابي يمكنه وحده من تهديد حكم نتنياهو؛ حيث يطرح كل من يائير لبيد الذي يعتبر ممثلاً للوسط واليسار،«ونفتالي بينيت (مثل اليمين الاستيطاني)، وجدعون ساعر (ممثّل اليمين الصلب الجاوبونستي)، أنفسهم كمرشحين منافسين لرئاسة الحكومة يريغون في استبدال نتنياهو.

وهذه هي أول مرة يتم فيها تحدي نتنياهو من منافسين من اليمين بشكل مباشر، وطالما أن الصراع الأساس في هذه الانتخابات يدور بين معارضي ومؤيدي نتنياهو وليس حول أسئلة مرتبطة بقضايا أيديولوجية، فإنه من ضمن السيناريوهات الممكنة هو أن تتحالف قوائم من اليمين والوسط واليسار من أجل استبداله، ويرتبط الأمر بشكل كامل هنا بحجم ما يمكن أن تحقّقه هذه الكتلات وإمكانية تجاوز أحزاب كحريص وأرزق أبيض، نسبة الحسم.

تفكّك المشتركة؛ خروج الموحدة وفتح أفاق لتحالفا مع نتنياهو؛ على الجانب الآخر من المشهد خلط تفكك القائمة المشتركة بعد انسحاب القائمة الموحدة منها الأوراق في مشهد التحالفات الممكنة. إذ أن التوقعات من الكتل العربية سواء في قائمة مشتركة أو أحزاب منفصلة إما أن تمتنع عن التوصية على أحد المرشحين أو توصي في حالات معينة لصالح المعارضة وهو ما حدث حين أومت المشتركة في الانتخابات السابقة على غانتس لتشكيل الحكومة، وقد جاءت التوصية هذه نتيجة لرغبة المشتركة في المساهمة في إسقاط نتنياهو، وبماتية اختيار الأقل سوا.

قد قلب إعلان القائمة الموحدة المشهد رأسا على عقب مع إبداء رغبتاها بتبني عهد جديد، ويعتمد على فتح الباب أمام التعاون مع نتنياهو بجهة تحقيق إنجازات للمواطنين العرب بغض النظر عن القضايا القومية، معلّنة ذلك بأن الموحدة ليست في جيب أحد، كما يستترّ خطاب انسحاب الموحدة خلف قضايا مرتبطة بمعارضها ومع المشتركة من قضايا اجتماعية كدم بعض أعضائها لقانون دفع علاجات التحويل لجماعة الميمم (LGBT). ويعلن عدد مراقبين أنفقت منصور عباس رئيس القائمة الموحدة الخطوط الحمراء التي التزم بها القوائم العربية برفض التعاون مع اليمين بوجود تفاهات مع نتنياهو، وفي حال نجحت القائمة الموحدة في عبور نسبة الحسم، فإن دعمها الحكومة برئاسة نتنياهو كما يبدو لم يعد مجزء تكهات قضائية، ويمكن أن يؤدي إلى أن تقام حكومة يمين وأول مرة بدعم قائمة عربية؛ هذا الدعم لن يتم بالضرورة من خلال انضمام أو تصويت الموحدة على ائتلاف بزعامة نتنياهو، بل بامتناعها عن التصويت ضده. وهنا لا بدّ من التوضيح أن إقامة الائتلاف الحكومي يشترط أغلبية عادية ولكن إسقاط الحكومة بتصويت نزع الثقة يشترط أغلبية

٦١ عضو على الأقل، ١٢. في هذا السياق، إذا كان للموحدة ٤ مقاعد وتمكّن نتنياهو من تأمين ٥٧ صوتا لحكومته فإن مجرد عدم تصويت الموحدة ضد الائتلاف يعني إنجاحه.

انتقال نتنياهو من استراتيجية التحريض على العرب إلى مغالزتهم؛ تميّزت الحملات الانتخابية السابقة لنتنياهو بالتحريض الشديد ضد المواطنين العرب ونزع شرعيتهم ومهاجمة القائمة المشتركة، في المقابل تميزت حملة نتنياهو الحالية بالانتقال من استراتيجية التحريض التي تهدف لرض اليمين وراه عبر موضعة نفسه بمواجهة التهديد الذي يمثّله المواطنون العرب واتهام كل من يعارضه بأنه يساري (بما في ذلك لييرمان) إلى تبني استراتيجية مغالزة الصوت العربي من خلال القيام بزيارات متتالية إلى قرى ومدن عربية وإعلان أنه لا يعادي العرب بل يعادي تيارات معينة وتقف ضد «دولة إسرائيل»، وحول التواصل مع القائمة الموحدة إلى مطية للتدليل على أنه لا يعادي القيادات العربية. وتشير القراءات المختلفة إلى أن نتنياهو استنّح أن استمرار استراتيجية التحريض على العرب يأتي بخمار عكسية كما حدث في الانتخابات الأخيرة، حيث أسهم تحريضه بارتفاع نسبة التصويت عند العرب وحصول القائمة المشتركة على ١٥ مقعدا، لذلك، فإن استراتيجيته الحالية تعتمد على إضعاف القوّة التمثيلية للعرب من خلال:
أولا، تفكيك المشتركة وقد نجح في ذلك عبر التواصل مع القائمة الموحدة من خلال منصور عباس؛ ثانياً، خفض نسبة التصويت عند العرب عبر الامتناع عن التحريض؛ وثالثاً، الحصول على مقعد (وهناك من يعتقد أنئين لصالح الليكود من الأصوات العربية عبر الوعد التي يوزعها من حيث مواجهة العنف الذي يشكّل أكبر قضية حارقة تعلق الموت العربي ورفع الميزانيات والاستثمار بالاقترصا. من المهم الإشارة هنا إلى أن سعى الأحزاب الصهيونية إلى وضع مرشحين عرب، ومن النساء بشكل خاص، في قوائمها الانتخابية يأتي من أجل استمالة أصوات العرب من جهة، ومن أجل الظهور بمظهر ليبرالي من جهة أخرى. وقد برز بشكل خاص هذا التوجه في ميرتس ومرزب العمل وسبقهم في ذلك «يش عتيد».

خاتمة

يذعي البعض أن بنيامين نتنياهو الذي يواجه محاكمة في قضايا فساد، وفي ظلّ عدم قدرته على حسم الانتخابات لصالحه، وعدم نجاحه في تمرير القانون الفرنسي الذي يضمن عدم محاكمة رئيس حكومة خلال شغفه لمنصبه، قد حول الانتخابات المتكررة إلى أداة تضمن بقاءه رئيساً لحكومة انتقالية، ومن غير المتوقع أن تحقق الانتخابات المقبلة اختراقاً حاسماً في الانسداد السياسي الحزبي.
ومعلا لا شك فيه أن عوامل عديدة مستحدّد شكل الائتلاف الممكن وفرصه؛ من بينها نسبة التصويت العامة ونسبة التصويت بين العرب؛ عدد المقاعد التي سيحصل عليها كل من بينيت وساعر، وهل ستكون أقل من عشرة أم أكثر؟ الأحزاب التي ستجاول نسبة الحسم والتي لن تتجاوزها، خاصة في طرفي الخارطة؛ قائمة بن غغير- سموتريتش الكهانية من اليمين، وميرتس وأرزق أبيض، والموحدة على الطرف المقابل.

بالإضافة إلى ذلك، من المهم ألا نسقط إمكانية عزعة معسكر بنيامين نتنياهو من حيث موقف أحزاب الحريديين؛ إذ إن هناك إيماءات خاصة من حزب ههدوت هتوراة تُشير إلى أنه لا يفتي إمكانية التحالف مع ساعر إن كان ذلك سيتمع الذهاب إلى انتخابات خاصة.

إجمالاً، فإن الانتخابات الإسرائيلية الحالية تتمحور حول نتنياهو

المنتزه الإسرائيلي

تغيرات بنوية!

أساساً، وينقسم المشهد الحزبي وفق الموقف منه، ما بين مؤيد ومعارض له، وفي خلال هذه المعركة الأساسية تجري تحالفت وتعدّد صفقات مختلفة، وتقيب عن النقاشات للوهلة الأولى وبشكل كامل تقريبا مسألة الاحتلال والصراع والتسوية، لكن المتمعن في خارطة الأحزاب المتنافسة يستشعر حضورها الطائي الذي لم يعد يحتاج إلى الخطابة، وذلك عبر تحول الفكر الاستيطاني إلى جزء من الفكر المكرس لليمين الذي يتوقّع أن يحصل ٨٠ مقعداً، وتحول القضايا التي كانت مرة خلافية إلى محل إجماع؛ الإجماع بين الأوساط المركزية على أن القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل الأبدية، وعلى معارضة تفكيك المستوطنات، وعلى التوافق على ضمّ منطقة الأغوار، وعلى بنية إسرائيل كدولة يهودية، وعلى رفض عودة اللاجئين. على هذا وحدها تستحضر بالمعصل دون أي عائق على الرغم من كل الصراعات الداخلية.

هوامش

- معطيات حول الحملة الانتخابية لانتخابات 2021، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية: http://bit.ly/3sftJXG.
- تنقسم الحركة الاسلامية في الداخل بين تيار الاسلامية الشمالية الذي يقوده الشيخ رائد صلاح وهو تيار يعارض المشاركة في انتخابات الكنيست، وقد تم حظره وإخراجه من القانون من قبل إسرائيل، ويتم ملاحقة نشاطه، ويقع حاليا الشيخ رائد في السجن الانفرادي، ويقابل هذا التيار الحركة الاسلامية المعروفة بالجنوبية التي تشارك في انتخابات الكنيست وتتبني موقفاً براغامتياً.
- حول التهم الموجهة لنتنياهو: https://bit.ly/3lP5FBf.
- من أهم نظريها أفيشاي بن حاييم وغادي تاوب، انظر مثلاً مقابلة بن حاييم: https://bit.ly/3d1IHUC.
- نص خطاب رؤوفين ريفلين: https://bit.ly/3BZQzuT.
- أساف فيننغر واليران زرد. 2019 بنية جهاز التعليم؛ تشريعات مركزية ومعطيات عامة. معهد البحث والعلومات، الكنيست، 2019. https://bit.ly/31cqDvP.
- لمشاهدة التقدير كاملاً: https://bit.ly/315KwJX.
- تزامن الاعتراف الأميركي بسيادة إسرائيل على هضبة الجولان، وطرح صفقة القرن، مع المعركتين الانتخابيتين الثانية والثالثة على التوالي.
- نص الاتفاق مع فايزر كاملاً: http://bit.ly/3f5KMPr.
- تم التوصل للاتفاق مقابل أن تكون إسرائيل حالة دراسة أو «حلّ تجربة للتطعيم» للمزيد: http://bit.ly/3f0BWjv.
- * الحردليم هم فئة من المتدينين المزمّتين دينياً ومعتضيين قوميًا، وتسميتهم مأخوذة من الدمج بين الحريدي والقومي، ويعد سموتريتش من الممثلين لهم في الكنيست.
- قانون أساس الحكومة: http://bit.ly/3cQbNfO.

استطلاع خاص عشية الانتخابات: التشدد اليميني غالب في المواقف السياسية!

أو إشغال منصب وزير، وأعربت نسبة أعلى من تلك من بين المشاركين (٧٢٪) عن تأييد ضم شخص أدن بمخالفة جنائية عن الترشح لعضوية الكنيست وإشغال منصب وزير. كذلك أعربت أغلبية (٥٧٪) عن معارضتها لتبني القانون الفرنسي الذي يمنع إجراء تحقيق جنائي مع رئيس الحكومة إلا بعد إنجائه من منصب.

مع ذلك، بغيد تحليل النتائج حسب المقصد من وراء التصويت بأن المواقف حيال الفساد السلطوي تقسم الجمهور الإسرائيلي بصورة واضحة؛ مصوتو شاس يهدوت هتوراه، الليكود وأحزاب الصهيونية الدينية أكثر تأييدا من الآخرين لتقليص وتخفيف العقوبات بحق المواطنين في قضايا الفساد السلطوي، على العكس من مصوتي أحزاب اليسار - الوسط، (يوجد مستقبل»، «أرزق أبيض»، ميرتس) وأهل جديد، وإسرائيل بيتنا». وفي هذا السياق، يبرز حزب «إلى اليمين» بزعامة نفتالي بينيت، الذي يتبنى مصوتهو في هذه القضية تحديداً، وخلفا للقضايا الأخرى جميعها، موقفاً هو أقرب إلى موقف أحزاب اليسار - الوسط، منه إلى موقف أحزاب اليمين الأخرى، وفي مقدمتها الليكود، أغلبية مصوتي «إلى اليمين» (٥٣٪) يعارضون سن القانون الفرنسي، مقابل أغلبية مؤيدين (٥٧٪) بين مصوتي الليكود؛ أغلبية مصوتي اليمين؛ (٥٨٪) يؤيدون ضم شخص ممن قدّمت لائحة اتهام جنائية بحقه من الترشح لعضوية الكنيست أو إشغال منصب وزير، مقابل أغلبية (٥٦٪) من مصوتي الليكود يعارضون هذا المنع.

المساواة الاجتماعية وقانون القومية،

لفحص مواقف الناخبين الإسرائيليين من قضايا المساواة الاجتماعية، سأل معذو الاستطلاع المشاركين فيه:
١. هل يتوجب على كل ابن/ ابنة ١٨ عاماً أن يقدم خدمة للدولة لفترة ما، في نطاق الجيش أو «الخدمة الوطنية»، أو «الخدمة المدنية»؟
٢. هل ينبغي منع الأزواج المثليين (رجال أو امرأتان) الحقوق ذاتها الممنوحة للأزواج غير المثليين (رجل وامرأة)؟

٣. يجب تعديل «قانون القومية»، بحيث يشمل مبدأ المساواة التامة لجميع مواطني الدولة غير اليهود، أيضاً؟

ثمة أغلبية مؤيدة لجميع المواضيع المذكورة في الأسئلة الثلاثة أعلاه، أي مؤيدة للمساواة الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي، غير أن الفارق هو في نسبة المؤيديين في كل موضوع؛ نحو ثلاثة أرباع (٧٤٪) الإسرائيليين يؤيدون تادية أي شاب أو شابة الخدمة للدولة لدى بلوغ سن الثامنة عشرة، سواء بالخدمة العسكرية في الجيش أو بالخدمة «الوطنية»، أو «المدنية»، إلا أن أكثر من النصف يقليل فقط يؤيدون تعديل قانون القومية بحيث يضمن المساواة للمواطنين العرب في إسرائيل.

هضرت النسبة الأعلى من المعارضة لتعديل «قانون القومية» بين مصوتي الأحزاب الدينية، الصهيونية منها أو الحريدية على حد سواء، بينما كانت النسبة الأعلى من التأييد لهذا التعديل بين مصوتي يهود، مستقيل، وميرتس والعمل.

في الإجابات على الأسئلة الثلاثة جميعها (تعديل قانون القومية، المساواة للأزواج المثليين، الخدمة العسكرية الوطنية/المدنية لإنهاء بنات الثامنة عشرة)، تبين أن نسبة الإندىسى هي بين مصوتي الأحزاب الدينية؛ بينما كانت نسبة التأييد الأعلى بين مصوتي أحزاب اليسار - الوسط؛ تليها هي بين مصوتي «إسرائيل بيتنا» وأهل جديد.

^[1] أو إشغال منصب وزير، وأعربت نسبة أعلى من تلك من بين المشاركين

^[2] عن تأييد ضم شخص أدن بمخالفة جنائية عن الترشح لعضوية الكنيست وإشغال منصب وزير

^[3] كذلك أعربت أغلبية (57٪) عن معارضتها لتبني القانون الفرنسي الذي يمنع إجراء تحقيق جنائي مع رئيس

^[4] الحكومة إلا بعد إنجائه من منصب

^[5] مع ذلك، بغيد تحليل النتائج حسب المقصد من وراء التصويت بأن

^[6] المواقف حيال الفساد السلطوي تقسم الجمهور الإسرائيلي بصورة واضحة؛ مصوتو شاس يهدوت هتوراه، الليكود وأحزاب الصهيونية

^[7] الدينية أكثر تأييدا من الآخرين لتقليص وتخفيف العقوبات بحق المواطنين في قضايا الفساد السلطوي، على العكس من مصوتي أحزاب

^[8] اليسار - الوسط، (يوجد مستقبل»، «أرزق أبيض»، ميرتس) وأهل جديد، وإسرائيل بيتنا». وفي هذا السياق، يبرز حزب «إلى اليمين» بزعامة

^[9] نفتالي بينيت، الذي يتبنى مصوتهو في هذه القضية تحديداً، وخلفا للقضايا الأخرى جميعها، موقفاً هو أقرب إلى موقف أحزاب اليسار -

^[10] الوسط، منه إلى موقف أحزاب اليمين الأخرى، وفي مقدمتها الليكود، أغلبية مصوتي «إلى اليمين» (53٪) يعارضون سن القانون الفرنسي، مقابل أغلبية مؤيدين (57٪) بين مصوتي الليكود؛

^[11] أغلبية مصوتي اليمين؛ (58٪) يؤيدون ضم شخص ممن قدّمت لائحة اتهام جنائية بحقه من الترشح لعضوية الكنيست أو إشغال منصب وزير، مقابل أغلبية (56٪) من مصوتي الليكود يعارضون هذا المنع



ملف اللاجئين الأفارقة في إسرائيل، أزمة هوية عنصرية.

عن ممارسات «صيد الأفارقة» في إسرائيل!

ممارسات الشيطنة التي تُبْرز لاحقاً ممارسات القمع والطرد التي يتعرض لها اللاجئون. والتقرير يربط المحاولات الإعلامية لتصوير مدينة تل أبيب كمدينة تتحسر طابعها العبري واليهودي في ظل سيل من المضايقات والعنف اللطفي والجسدي الذي يتعرض له سكان المدينة اليهود من قبل «المتسلسلين الأفارقة»، الذين تفوهوا بعبارات مثل: «هذه الشرطة هي داعش»، «دولتكم مقرقة»، «هذه ليست دولتكم»، «أنتم مهاجرون»، «الشكر الجزيل لهتلر وللنازيين»، كذلك يستخدم التقرير الصورة النمطية للأفريقي المغتصب الوحشي، بالإتيان على ذكر «حالات الاعتصاب الوحشية» التي ارتكبتها اللاجئون الأفارقة. وتأتي هذه الاتهامات لغاية إثارة اللقلق من «حقيقة» أن الأحياء السكنية الجنوبية في مدينة تل أبيب عدد «أصبح فيها عدد المتسلسلين الأفارقة يفوق عدد الإسرائيليين اليهود»، حيث تشير المعطيات إلى أن عدد «المتسلسلين الأفارقة» حتى العام ٢٠١٦ في مدينة تل أبيب تراوح بين ٤٨ و ٦٠ ألفاً، في مقابل انخفاض في عدد الإسرائيليين الساكنين في تلك الأحياء إلى ٣٩ ألفاً حتى نهاية العام ٢٠١٤. كذلك لفت التقرير إلى أن هناك عشرات آلاف العمال الأجانب واللاجئين الذين يتوافدون إلى المدينة في نهايات الأسابيع، وذلك يعني أن عدد الأجانب في تل أبيب كبير جداً، وأنه إذا ما استتم الوضع كما هو عليه، فمن المؤكد أن عدد الأجانب في جنوب تل أبيب سيزداد باستمرار خلال السنوات القليلة القادمة.

بالنظر إلى الادعاءات المركزية السابق ذكرها حول اللاجئين الأفارقة، يمكن تفسير هذا النوع من التغطيات الإعلامية أنه ممتسق مع الخطاب السياسي الرسمي في إسرائيل والذي يحذر بشكل دائم من التهديد الديمغرافي، العرقي والأمني، الذي يمثله اللاجئون الأفارقة على دولة إسرائيل. كذلك يكشف عن أنماط ثابتة في السياسة الإسرائيلية إزاء الآخر الأفريقي أو الفلسطيني على المستويين الرسمي والشعبي؛ وهي الإقصاء، الشيطنة أو اللانسانية، والممارسات القمعية الفردية والمؤسسية التي تستمد شرعيتها من أيديولوجيا الدولة العنصرية في إسرائيل.

مصادر:

«حرب متواصلة، رسمية وإعلامية وشعبية، ضد اللاجئين الأفارقة في إسرائيل»، ملحق المشهد الإسرائيلي، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٧/٥/١٨.

«إسرائيل تستخدم مصطلحات لطرد طالبي اللجوء الأفارقة كالتي استخدمتها ضد عودة اللاجئين الفلسطينيين»، ملحق المشهد الإسرائيلي، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٥/٤/٩.

«إسرائيل مستمرة في ملاحقة اللاجئين الأفارقة حتى طردهم عن بكرة أبيهم»، ملحق المشهد الإسرائيلي، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٤/٧/٢.

«الييمين الإسرائيليين، اللاجئون الأفارقة «برميل بارود» في جنوب تل أبيب»، ملحق المشهد الإسرائيلي، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٧/٤/٤.

«القوانين العنصرية التي تم سنها ضد طالبي اللجوء الأفارقة مستمدة من قوانين سنتها إسرائيل ضد الفلسطينيين»، ملحق المشهد الإسرائيلي، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٣/١/٨.

«إسرائيل ٢٠١٢: اللاجئون الأفارقة سرطان»، أوراق إسرائيلية (٥٨)، ترجمة: سعيد عياش، إعداد: أنطون شلحت، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٢.

«إنه مكان يحطمونك فيه؛ لماذا لا تزال معسكرات الاعتقال باقية معنا»، دانييل تريبلنج، فسحة ثقافية، ٢٠١٢/٣/١.

دولة إسرائيل كدولة يهودية، ذلك على الرغم من أن مكانتهم في إسرائيل لا تكفل لهم حق المواطنة أو التجنيس، بل تكفل إمكانية ترحيلهم بشكل دائم. ويستخدم نتنياهو هذا الادعاء بشكل دائم عند تطرقه لمسألة اللاجئين، ففي شهر أيار عام ٢٠١٢ قال «إن هذه الظاهرة خطيرة للغاية وهي تهدد الأمن القومي والهوية القومية. إنها تعويم والغاء لهويتنا كدولة يهودية وديمقراطية. هؤلاء الـ ٦٠ ألف متسلسل يمكن أن يصبحوا ٦٠٠ ألف، ما قد يؤدي إلى إلغاء دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية». وأخيراً يحضر الادعاء الأمني الإسرائيلي الذي يصنف اللاجئين الأفارقة كخطر أمني في ضوء إمكانية قيام تعاون بينهم وبين عناصر إرهابية. فقد ربط وزير الداخلية الإسرائيلي الأسبق ما بين الأعمال غير القانونية وإمكانية تحولها إلى عمليات تخريبية معادية، زاعماً أن هناك معطيات واضحة جداً لدى الشرطة الإسرائيلية على هذا نوايا. ووصف وزير الأمن الداخلي السابق إسحاق أبرونوفيتش اللاجئين بأنهم «قنبلة موقوتة»، وذلك «ليس بسبب أحداث العنف التي يتورط فيها المتسلسلون فقط، بل بسبب الخشية من إمكانية تعاونهم مع منظمات إرهابية!»

ملاحقات شعبية ورسمية

ويكشف سلوك بعض المجموعات الإسرائيلية تجاه اللاجئين الأفارقة عن نمط متكرر وثابت في العلاقة بين السياسة والمجتمع في إسرائيل؛ فعندما لا تتمكن المؤسسة الرسمية في إسرائيل من تطبيق سياساتها العنصرية تجاه ضحاياها تظهر مجموعات متطرفة في المجتمع تأخذ على عاتقها تطبيق تلك السياسات بالقوة على الأرض. فمثلما تمارس مجموعات استيطانية يهودية متطرفة سلوكيات عنصرية يمكن وصفها بممارسات «صيد العرب» في مدينة القدس وكذلك في الضفة الغربية، هناك أيضاً مجموعات متطرفة عنصرية تمارس ما يمكن وصفه بممارسات «صيد الأفارقة» في المدن الإسرائيلية. وقد بدأت هذه الممارسات بالظهور بعدما أمرت المحكمة العليا الإسرائيلية في أيلول عام ٢٠١٤ بإلغاء «قانون المتسلسلين» الذي سنه الكنيست الإسرائيلي، وكانت تلك المرة الثانية التي تقضي فيها المحكمة العليا بعدم دستورية هذا القانون، وهو القانون الذي كان مستمداً من قانون العام ١٩٥٤ لمحاربة «المدنية الإسرائيلية» من موجات «الأفارقة» التي مخالفة التسلسل» في القانون الجنائي الإسرائيلي وهو خلال إنشاء جهاز قضائي عسكري يستطيع محاكمة المتسلسلين بعيداً عن النظام القانوني المدني في إسرائيل.

واضطرت الحكومة الإسرائيلية إلى إطلاق سراح ٢٢٠٠ لاجئ أفريقي في أعقاب قرار المحكمة العليا كانوا معتقلين في معتقل «حولوت»، إضافة إلى إطلاق سراح ٥٠٠ آخرين من اللاجئين كانوا معتقلين في معتقل «سهرونيم». وفي أعقاب هذه القرارات تصاعدت جرائم الكراهية ضد طالبي اللجوء، والدعوات لإنقاذ «اليهودية» الإسرائيلية من موجات «الأفارقة» التي تهدد طابعها اليهودي والعبري. تلك الجرائم كانت موجودة أصلاً من قبل هذه القرارات، ولكن على خلفية تصاعد خطاب الكراهية في وسائل الإعلام الإسرائيلية، ومع تصاعد استخدام كراهية اللاجئين في الخطابات الانتخابية، تحولت هذه الممارسات إلى ظاهرة يومية ضد اللاجئين الأفارقة الذين يمتنعون عن التبليغ عن هذه الجرائم لاعتقادهم بأن الشرطة لن تساعدتهم وخشية من أي احتكاك مع السلطات. وقد اشتملت تلك الجرائم على اعتداءات لفظية وجسدية وكذلك رسم شعارات وكتابات عنصرية على جدران المباني والشوارع التي يسكنونها، في تطابق استثنائي بين الممارسات العنصرية ضد اللاجئين الأفارقة وتلك الممارسة ضد الفلسطينيين في القدس والضفة الغربية. تظهر هذه الممارسات العنصرية بشكل واضح في مدينة تل أبيب، وفي التغطيات الإعلامية التي تعالج وجود اللاجئين الأفارقة في المدينة. ففي تقرير «المشهد الإسرائيلي» عن التغطية الإعلامية لوجود اللاجئين الأفارقة في تل أبيب، تظهر

الادعاء الإسرائيلي المركزي حول اللاجئين الأفارقة، كما يؤكد التقرير، هو أن الذين يجتازون الحدود من مصر ليسوا لاجئين - وعليه لا يتمتعون بالحقوق القانونية الدولية للاجئ؛ بل هم متسلسلون باحثون عن عمل أو «متسلسلو عمل». ويمثل هذا الادعاء الموقف الرسمي لدولة إسرائيل، وعليه تبني سياسة الدولة التي تعمل على إعاقة عملية تقديم اللاجئين لطلبات لجوئهم. إذ يمنع جميع المواطنين السودانيين والإريتريين الذين يشكلون أكثر من ٨٠٪ من طالبي اللجوء في إسرائيل من تقديم طلبات فردية للحصول على ملجأ. كذلك يشكل استخدام مصطلح «متسلسلين» الذي استخدم في خمسينيات القرن الماضي لوصف الغدائيين الفلسطينيين الذين «تسللوا» لتنفيذ «عمليات تخريبية» في إسرائيل، أساس اعتبار اللاجئين تهديداً أمنياً على دولة إسرائيل، وكذلك أساس استخدام مصطلحات خطابية أخرى تستخدم لوصف الفلسطينيين «المخزيين»، وتطبيقها على اللاجئين الأفارقة، كمصطلح «الغزاة» الذي استخدمه عدد من أعضاء الكنيست الإسرائيلي وأواسط أخرى مؤثرة على الرأي العام في وصف طالبي اللجوء الأفارقة. أما على المستوى القانوني الذي يحاول تجريد اللاجئين من حقوقهم القانونية، فتمتص مصطلح آخر تستخدمه الحكومة الإسرائيلية ووسائل الإعلام لوصف طالبي اللجوء وهم «ماكسون غير قانونيين»، والذي يرتبط أيضاً بدخول وتسلسل الفلسطينيين غير القانوني إلى إسرائيل. وذلك على الرغم من أن الواقع هو أن طالبي اللجوء الأفارقة يكتفون في إسرائيل بصورة قانونية، إذ يحصلون على تأشيرة شهرية من قبل وزارة الداخلية تصل لفترة أربعة أشهر، وتمنحهم وضعية قانونية مؤقتة حتى موعد طردهم من إسرائيل. لكن هذه المكانة لا تعطيه حقوقاً مثل الحق في العمل أو حق تلقي خدمات الرفاه أو الصحة.

قانون منع التسلسل ومعسكرات الاعتقال

صادق الكنيست الإسرائيلي العام ٢٠١٣ على قانون منع التسلسل، الذي سمح باحتجاز جميع طالبي اللجوء في معتقل «حولوت»، إضافة إلى بنود أخرى ضُمَّت للتطبيق على اللاجئين الأفارقة في إسرائيل ودفعههم إلى العودة «طوعية» إلى بلدانهم. ينص القانون على سجن طالبي اللجوء الذين دخلوا حديثاً إلى إسرائيل لمدة ثلاثة شهور، ومن ثم نقلهم إلى معسكر «حولوت» واحتجازهم لمدة أقصاها ٢٠ شهراً. وذلك بالإضافة إلى اقتطاع ٢٠٪ من راتب اللاجئ العامل وإيداعه مع ١٦٪ من الراتب يدفعها المشغل في «صندوق توفير»؛ ولا يتمكن اللاجئ من استعادة هذه الأموال إلا في حال مغادرته إسرائيل وبعد اقتطاع الضرائب من هذه الأموال. وقد استمرت هذه السياسة حتى العام الماضي، إذ حكمت المحكمة الإسرائيلية العليا بعدم قانونية هذا القانون، وفرضت على الدولة إعادة أموال ما يقارب ٣٦ ألف طالب لجوء فقط أخذت منهم منذ العام ٢٠١٧.

وفقاً للمعطيات حتى شهر شباط ٢٠١٥، فإن إسرائيل احتجزت في معسكر «حولوت» ١٩٤٠ طالب لجوء في ظروف مريرة للضغط عليهم ليغادروا إسرائيل. ووفقاً لمنظمة «أساف» لمساعدة اللاجئين الأفارقة، فإن السياسة الإسرائيلية تجاه اللاجئين الأفارقة وتحتيداً طالبي اللجوء السودانيين والإريتريين الذين يشكلون الغالبية من طالبي اللجوء الأفارقة في إسرائيل، خلقت حالة من اليأس الشديد والعجز بين طالبي اللجوء تمثل في حالة من الشعور بانعدام الأمن، والتخوف الدائم من الاعتقال أو الطرد. وهي ظروف إلى حد ما تشبه تلك الظروف التي عانتها مجموعات اللاجئين اليهودية بأنها «جسيم على الأرض»، في وصفها لمعسكر الاعتقال الفرنسي الذي وضعت فيه مع يهود آخرين هربوا من جيم النازية إلى معسكر اعتقال فرنسي آخر صنّفهم على أنهم «أعداء أجنبي»، تماماً مثلما صنّف إسرائيل الأفارقة الذين هم جسيم الحروب الأهلية على أنهم «أعداء» مستودع أمراضاً خطراً ومتسلسلون.

وإضافة إلى السياسات المنهجية التي تتبعها إسرائيل للتطبيق على اللاجئين الأفارقة، يتعرض اللاجئون أيضاً للاعتداءات وأعمال التنكيل اليومية تقريباً من قبل منظمات وناشطين إسرائيليين معادين للمهاجرين الأفارقة، ينظمون «غزوات ليلية» على الأحياء التي يقطنها اللاجئون وأماكن عملهم

الادعاء الإسرائيلي المركزي حول اللاجئين الأفارقة، كما يؤكد التقرير، هو أن الذين يجتازون الحدود من مصر ليسوا لاجئين - وعليه لا يتمتعون بالحقوق القانونية الدولية للاجئ؛ بل هم متسلسلون باحثون عن عمل أو «متسلسلو عمل». ويمثل هذا الادعاء الموقف الرسمي لدولة إسرائيل، وعليه تبني سياسة الدولة التي تعمل على إعاقة عملية تقديم اللاجئين لطلبات لجوئهم. إذ يمنع جميع المواطنين السودانيين والإريتريين الذين يشكلون أكثر من ٨٠٪ من طالبي اللجوء في إسرائيل من تقديم طلبات فردية للحصول على ملجأ. كذلك يشكل استخدام مصطلح «متسلسلين» الذي استخدم في خمسينيات القرن الماضي لوصف الغدائيين الفلسطينيين الذين «تسللوا» لتنفيذ «عمليات تخريبية» في إسرائيل، أساس اعتبار اللاجئين تهديداً أمنياً على دولة إسرائيل، وكذلك أساس استخدام مصطلحات خطابية أخرى تستخدم لوصف الفلسطينيين «المخزيين»، وتطبيقها على اللاجئين الأفارقة، كمصطلح «الغزاة» الذي استخدمه عدد من أعضاء الكنيست الإسرائيلي وأواسط أخرى مؤثرة على الرأي العام في وصف طالبي اللجوء الأفارقة. أما على المستوى القانوني الذي يحاول تجريد اللاجئين من حقوقهم القانونية، فتمتص مصطلح آخر تستخدمه الحكومة الإسرائيلية ووسائل الإعلام لوصف طالبي اللجوء وهم «ماكسون غير قانونيين»، والذي يرتبط أيضاً بدخول وتسلسل الفلسطينيين غير القانوني إلى إسرائيل. وذلك على الرغم من أن الواقع هو أن طالبي اللجوء الأفارقة يكتفون في إسرائيل بصورة قانونية، إذ يحصلون على تأشيرة شهرية من قبل وزارة الداخلية تصل لفترة أربعة أشهر، وتمنحهم وضعية قانونية مؤقتة حتى موعد طردهم من إسرائيل. لكن هذه المكانة لا تعطيه حقوقاً مثل الحق في العمل أو حق تلقي خدمات الرفاه أو الصحة.

الادعاء المركزي الآخر حول اللاجئين الأفارقة هو تصنيفهم على أنهم مجرمون، ذلك على الرغم من أن بيانات الشرطة الإسرائيلية تظهر بصورة ثابتة أن الإجماع في صفوف طالبي اللجوء أقل بكثير من الإجماع لدى الجمهور الإسرائيلي. إلا أن الرأي العام ووسائل الإعلام الإسرائيلية تصر على إظهار طالبي اللجوء على أنهم يميلون للإجرام وأنهم خطر على المجتمع الإسرائيلي. وعادة ما يربط هذا الادعاء لقب حوادث اغتصاب أو اعتداء على أيدي طالبي اللجوء، خاصةً ويستمد قوته من خطاب تاريخي أبيض عنصري حول الذكر الأفريقي كمتوحش مغتصب بربري يشكل خطراً على المجتمع الأبيض وتحديداً على النساء البيض. ومن الادعاء السابق يظهر ادعاء آخر عن اللاجئين بوصفهم مصدرًا لانتشار الأوبئة والأمراض، خاصةً بسبب حوادث الاغتصاب التي ربطها وزير الداخلية الإسرائيلي الأسبق إيلي يشاي، في تصريح صحفي، بانتشار مرض الإيدز في المجتمع الإسرائيلي قائلًا: «هناك الكثير من النساء في تل أبيب اغتصبن، لكنهن يخشين من تقديم شكواي حتى لا يوصمن بأنهم حاملات لفيروس الإيدز». وفي المقابلة نفسها أيد يشاي أقوال البروفيسور رافي كارسو الذي ادعى أن ٥٠٪ إلى ٦٠٪ من مرضى الإيدز المشخصين في إسرائيل هم من اللاجئين، وأن نسبة ٥٠-٦٠ أو حتى ٨٠٪ من مرضى السل هم من اللاجئين. ووصف كارسو اللاجئين بأنهم «مستودع للأمراض»، محذراً الإسرائيليين من تناول الطعام في مطاعم يعملون فيها حيث من الممكن أن ينقلوا عدوى أمراضهم إلى الإسرائيليين عن طريق غسل الأطباق أو لمس الصنابير؛ كذلك تستخدم الحكومة الإسرائيلية خطابها حول الفلسطينيين كخطر ديمغرافي وأمني في وصف اللاجئين الأفارقة، فالادعاء الأكثر حضوراً ضد طالبي اللجوء هو أنهم يشكلون تهديداً ديمغرافياً لوجود

كتب أنس إبراهيم:

يكشف ملف اللاجئين الأفارقة في إسرائيل، الذي تجدد الحديث عنه مؤخراً، عن العنصرية المتجذرة في المؤسسة الإسرائيلية وكذلك في المجتمع الإسرائيلي والتي تنطلق من ادعاءات مركزية حول طبيعة الدولة كدولة يهودية تعمل وتوجد من أجل اليهود حصراً، وتضع وتصنف غير اليهود في مكانة متدنية عن اليهود. إلا أن هناك مفارقة، تصفها الناشطة روتم إيلان بالمفارقة المؤلمة بما يتعلق بواقع اللاجئين الأفارقة في إسرائيل وتلخص في أن إسرائيل كانت الدولة التي أصرت على إعلان وتوقيع المعاهدة الدولية لحقوق اللاجئين في العام ١٩٥١ والتي تحظر إعادتهم إلى مكان سيواجهون فيه خطراً على حياتهم. أصرت إسرائيل، بصفتها ممثلة ووارثة إرث الضحايا الأشهر للحرب العالمية الثانية، وهم اليهود الذين حاول بعضهم الفرار من ألمانيا النازية ليجدوا أنفسهم، مثل حفة أرندت، ضحايا معسكرات اعتقال أخرى في البلدان التي هربوا إليها؛ أصرت على توقيعها لإلزام الدول باستقبال طالبي اللجوء الموجدون في خطر يهدد حياتهم في حالة عودتهم إلى بلادهم في وقت كان اليهود فيه لا يزالون يشفقون بخطر عودة شبح النازية، بينما الآن، تحاول إسرائيل التملص من هذه المعاهدة بكل الطرق الممكنة فيما يتعلق باللاجئين الأفارقة في إسرائيل.

وكما يكشف ملف اللاجئين الأفارقة عن أزمة هوية عنصرية في إسرائيل، كذلك يكشف عن آليات عمل الدولة فيما يتعلق بكل من هو غير يهودي ومصنّف كخطر محتمل على «يهوديتها». ففي العام ٢٠١٠ صادقت الحكومة الإسرائيلية على إقامة معسكر اعتقال كبير يتسع لسجن عشرة آلاف مهاجر أفريقي لاحتجاز من يحاول التسلسل إلى إسرائيل عبر حدودها مع مصر. وقد نص القرار على إقامة معسكر اعتقال في منطقة الغقب جنوبي إسرائيل وتزويد المحتجزين الأفارقة فيه باحتياجات أساسية كاماكن للنوم، الطعام والشرب، وكذلك الخدمات الصحية.

في تعقيب على القرار آنذاك، قال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو: «إننا ملزمون بوقف موجة المتسلسلين»، مؤكداً أن القرار لا يستهدف لاجئي الحرب، بل «جموع المتسلسلين»، وذلك مصطلح ثابت في الإعلام الإسرائيلي والخطاب الحكومي يستخدم للإشارة إلى اللاجئين لتجريدهم من حقوقهم القانونية والإنسانية كلاجئين إنسانيين وتحويلهم إلى «متسلسلين» و«مخزيين». ونص القرار الإسرائيلي آنذاك على أنه سيكون بإمكان المهاجرين الأفارقة تقديم طلبات لجوء في إسرائيل خلال فترة أقصاها عام واحد منذ دخولهم إلى البلد، لكن الواقع منذ العام ٢٠١٠ وحتى الآن يبين أن إسرائيل عملت كل ما بوسعها بشكل رسمي وغير رسمي، لمنع اللاجئين من الوصول إلى مراكز تقديم طلبات لجوء، إعاقة فحص هذه الطلبات، تضييق الحياة اليومية عليهم من خلال خصم شهري من رواتبهم، التضييق على أماكن عملهم، وأخيراً محاولات الخطاب الإسرائيلية المتكررة لإعادتهم إلى بلدان أفريقية كرواندا وأوغندا مقابل رشاي مالية إسرائيلية لمسؤولي تلك البلدان.

ادعاءات مركزية حول اللاجئ الأفريقي

ترد في تقرير أعدته مركز مدار العام ٢٠١٢ يتضمن رسداً لمظاهر التحريض العنصرية وجرائم الكراهية والتمييز ضد طالبي اللجوء الأفارقة خلال الفترة بين كانون الثاني - حزيران ٢٠١٢، مجموعة من الادعاءات المركزية حول اللاجئين الأفارقة التي تُبْرز وتدعم السلوكيات العنصرية الإسرائيلية بإزاحتهم وكذلك محاولات ترحيلهم المستمرة.



سارة نتنياهو، إطلاات إشكالية متسلسلة.

نتنياهو وسارة.. الكشف عن وقائع جديدة تتعلق بتدخل زوجة رئيس الحكومة في نظام الحكم في إسرائيل!

كتب خلدون البرغوثي:

أثار كشف المسؤول السابق في سلاح الجو الإسرائيلي ديفيد ارتسي عن وجود اتفاق سري موقع بين رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وزوجته سارة يقضي بالسماح لها بالمشاركة في جلسات حكومية سرية، وبالمشاركة في الموافقة على تعيين كبار المسؤولين خاصة الأمنيين، من جديد، ما يعرف بقضية تحكم سارة بزوجها وتدخلها في نظام الحكم في إسرائيل.

قال ارتسي الذي كان مسؤولاً كبيراً في الصناعات الجوية العسكرية الإسرائيلية وقضى فيها أكثر من أربعين عاماً، قال في مقابلة مصورة مع الصحافي دان رافيف نشرت الأسبوع الماضي إنه اطلع في سنوات التسعينيات على اتفاق وقعه نتنياهو وسارة لدى المحامي دافيد شيمرون يدل على مدى تحكم سارة بزوجها بشكل شبه مطلق.

وبحسب ارتسي ينص الاتفاق على ما يلي:

منع نتنياهو من الخروج ليلاً دون مرافقتها. حقها في المشاركة في الجلسات السرية الحكومية رغم أنها لا تمتلك تصنيفاً أمينياً يمكنها من ذلك، وتكون مدعوة للمشاركة في الجلسات بشكل تلقائي، وهي تقرر إن كانت ستحضر أم لا. حقها في الموافقة المكتوبة على تعيين رئيس هيئة الأركان ورئيسي جهاز الموساد والشاباك. إدارة الشؤون المالية لنتنياهو بشكل كامل، بحيث لا يحق لنتنياهو امتلاك بطاقة اعتماد، ويحق لها ذلك، وعند حاجته للمال تقدم سارة له «مصرفه».

في حال انتهاك نتنياهو لهذه الشروط ينص الاتفاق على أن تتحول كافة أملاكه إليها. وقال ارتسي إن المحامي شيمرون عرض عليه الوثيقة لإظهار أهميته وقدراته كمحام، وذلك خلال محاولة هذا الأخير إقناع ارتسي بالتوسط له لمنع إنهاء عقد عمله مع إحدى المؤسسات الكبرى.

هل ستفضح المحاكم القضية؟

كرد فعل أولى رفع المحامي شيمرون دعوى ضد ارتسي في نهاية الأسبوع الماضي بتهمته التشهير وطالب بتعويضات بقيمة ٢٥ ألف شيكل، مدعياً أن العقد الذي تحدث عنه ارتسي غير موجود.

ونقلت القناة ١٢ عن ارتسي تعليقه على الدعوى ضده بالقول: «لقد قدمت حقائق صحيحة وأنا مسؤول عنها»، وأضاف أنه خضع لفحصين لدى اثنين من خبراء كشف الكذب للتحقق من مصداقية روايته، وقال «لقد أكدا أنني أقول الحقيقة، لكن يبدو أن شيمرون واقع الآن

تحت ضغوط الزوجين نتنياهو الساعيين لأن لا تؤثر هذه المعلومات على نتائج الانتخابات».

وقال ارتسي إنه طلب من شيمرون الخضوع لفحص كشف الكذب أيضاً لكنه رفض. وأضاف: «رد فعل شيمرون الوحيد حتى الآن هو محاولة رشوتي، وسيتلقى دعوى مضادة للمضايقة ومحاولة التشكيك في مصداقيتي.. وإذا وصلنا إلى المحكمة، فسيتم استدعاء رؤساء أجهزة الأمن ليكونوا شهود دفاع، وسيجبرون على الإدلاء بشهادتهم بصدق بأمر قضائي».

كما قال ارتسي إنه ستتم دعوة كل من بنيامين وسارة نتنياهو للإدلاء بشهادتهما: «وسيتعين عليهما مواجهة الحقيقة في وجه أكاذيب شيمرون».

مطالبة بالتحقيق

طالب عضو الكنيست عن حزب «إسرائيل بيتنا» إيلي أفيدار بتشكيل لجنة تحقيق في القضية، وكتب على حسابه على فيسبوك الخميس الماضي أن شهادة دافيد ارتسي كانت الدليل الذهبي الذي يبين أن هناك إخفاقات خطيرة.

وأشار أفيدار إلى أنه خاض تجربة مشابهة في مقابلة وتوظيف مع نتنياهو، حين خرج من الغرفة وجاءت سارة لإجراء المقابلة، وأضاف أن تدخل سارة نتنياهو تصاعد في التعيينات الحكومية، وهذا الأمر خطير ويجب التحقيق فيه. فهي ليست مجرد زوجة ذات تأثير، بل هي شريك عميق في قرارات التعيينات العليا في الوظيفة الحكومية، وهذا يتعارض مع الإجراءات الإدارية السليمة وأحكام القانون.

وأضاف أفيدار أنه «لا مفر من إنشاء لجنة تحقيق برئاسة قاض كبير يكلف بكتاب خاص، مع صلاحية استدعاء الشهود للإدلاء بشهادتهم تحت القسم، وطلب الأدلة والمستندات، وصلاحية التوصية بفتح تحقيق جنائي».

ليست القضية الأولى!

ليست هذه القضية جديدة من ناحية تدخل وتحكم سارة في نتنياهو وحتى في شؤون الحكم، وفي توريته في قضايا الفساد المتهم بها بالرشوة وخيانة الأمانة والاحتتيال.

أعاد الصحافي في «معاريف» بن كسبيت، المعروف بانتقاده وتركيزه على أسرة نتنياهو، التذكير بقضية تدخلت سارة في تعيين كبار المسؤولين في إسرائيل، وباطلاعها على اللقاءات السرية. ويشير كسبيت إلى حادثة استدعاء العميد غاي تسور بشكل عاجل للقاء نتنياهو خلال حرب إسرائيل على قطاع غزة العام ٢٠١٢، ورغم الحرب، ذهب تسور إلى لقاء نتنياهو، في

فترة كان يسعى فيها إلى تعيين السكرتير العسكري لرئيس الحكومة، وما أن بدأ اللقاء بينهما حتى دخلت سارة وهمست شيئاً في أذن نتنياهو، فاستأذن للخروج، وأكملت سارة المقابلة مع تسور، وسألته عن موقفه من خطة الانفصال عن قطاع غزة التي نفذها أريئيل شارون العام ٢٠٠٥. وسألت سارة تسور بشكل استنكاري: «كيف كان باستطاعتك أن تقوم بذلك؟». بعد نصف ساعة عاد نتنياهو، جلس دقيقتين مع تسور، وانتهت المقابلة، ولم يحظ الأخير بالمنصب.

ويضيف كسبيت أن هذا السيناريو تكرر أربع مرات، إذ استدعي أربعة ضباط كبار للقاء نتنياهو في مكتبه، ثم استدعوا للقاء استكمالي في مقر سكن أسرة نتنياهو الحكومي، حيث كان يتم إبلاغ نتنياهو في بداية اللقاء بأن هناك مكالمات هاتفية هامة يجب الرد عليها، وعند خروجه كانت تدخل سارة وتجري المقابلة مع المرشحين للمناصب الحكومية أو الأمنية.

خاض رئيس الأركان السابق غادي آيزنكوت التجربة ذاتها عندما كان مرشحاً للمنصب، واتصل مذهولاً بوزير الدفاع في حينه موشيه يعلون، وقال له: «لم يكن اللقاء مع نتنياهو، بل كان مع زوجته». وكرر على ذلك، منع يعلون ضباط الجيش من لقاء نتنياهو في المسكن الحكومي وهم بالزي العسكري الرسمي، وتبين لاحقاً أن سارة نتنياهو كانت تسعى إلى تعيين شخص آخر في منصب رئيس الأركان، لكن يعلون رفض بشدة، الأمر الذي أخر تعيين آيزنكوت ثلاثة شهور.

داغان أعضب سارة!

كما يشير كسبيت إلى دخول سارة إلى اجتماع بين نتنياهو ورئيس جهاز الموساد السابق مئير داغان، ويفترض أن يكون مثل هذا اللقاء في قمة السرية ولا يخضره إلا الحاصلون على تصنيف أممي رفيع، لكن سارة نتنياهو دخلت فجأة وانضمت للجلسة، فتوقف داغان عن الحديث، فقال له نتنياهو: «أكمل حديثك»، لكن

داغان قال إنه «يفضل أن يكمل الحديث بعد أن تخرج السيدة (سارة)»، فقال له نتنياهو أن يكمل حديثه لأن سارة «شركة أسرارها»، لم يفتن داغان بذلك وقال «لا أذكر أنها حصلت على تصنيف أممي». فخرجت سارة من الغرفة غاضبة وطرقت الباب بشدة. لاحقاً لم يتم استدعاء داغان إلى مقر سكن أسرة نتنياهو الحكومي أبداً، وجرت اللقاءات بينه وبين نتنياهو في مكتب رئيس الحكومة أو في مقر قيادة جهاز الموساد. ويشير بن كسبيت إلى أن الكثيرين مثل داغان وضخوا على قائمة الممنوعين من دخول مقر سكن أسرة نتنياهو الحكومي بقرار من سارة.

ملفات الفساد

كما يربط كسبيت بين تعيين رئيس الموساد الحالي يوسي كوهين وأحد المتهمين في قضايا فساد نتنياهو، عبر تدخل هذا الأخير لدى سارة لصالح كوهين. ويشير كسبيت إلى نص الشهادة التي قدمتها هداس كلاين، مساعدة رجل الأعمال أرنون ميلتشين، المتهم بتقديم الرشوة لنتنياهو وزوجته على شكل هدايا من السجائر الفاخر والشمبانيا والمجوهرات، وحسب شهادة كلاين، فقد كان «نون» (الحرف الأول من اسمه)، هو المرشح الأوفر حظاً لرئاسة الموساد، لدرجة أن نتنياهو أبلغ «نون» ووزير الدفاع حينها موشيه يعلون بذلك، لكن ميلتشين أجرى عدة اتصالات مع سارة نتنياهو بضغط من كوهين، وبعد تأخير مدته ساعة وربع الساعة عن الموعد المحدد لإعلان اسم رئيس جهاز الموساد، أعلن عن تعيين كوهين في المنصب بدلاً من «نون».

ويواجه نتنياهو ثلاث تهم هي الرشوة وخيانة الأمانة والاحتيال في ثلاث قضايا، إحداها قضية ميلتشين الذي كشفت مساعدته كلاين عن أن سارة نتنياهو كانت تتصلصل معها لتطلب المزيد من الشمبانيا عند نفاذها من مقر رئيس الحكومة، كما طلبت سارة في أحد أعياد ميلادها مجوهرات من ميلتشين كهدية لها.

الاتفاق بعد خيانة نتنياهو

يقول بن كسبيت إنه أشار إلى الاتفاق بين سارة ونتنياهو في كتاب ألفه مع ايلان كفير العام ١٩٩٧، بعنوان «نتنياهو، الطريق نحو القوة»، وأن الاتفاق أبرم بين الزوجين العام ١٩٩٣ بعد خيانة نتنياهو لسارة مع مستشارته حين كان يخوض المعركة على زعامة حزب الليكود. وسمحت سارة له بالعودة إلى المنزل بعد توقيع الاتفاق الذي مثلها فيه المحامي يعقوب نئمان، ومثل نتنياهو المحامي دافيد شيمرون. لكن بن كسبيت قال إنه لم تتوفر لديه التفاصيل التي ذكرها ارتسي.

ثروة نتنياهو

تشير صحيفة «كالكايسست» المختصة في الشؤون الاقتصادية في تقرير نشرته في حزيران ٢٠١٩ أي قبل جولة الانتخابات الثانية (أيلول)، إلى أن ثروة نتنياهو قد تصل إلى خمسين مليون شيكل. ويفصل التقرير الدخل السنوي لنتنياهو، مضيفاً إليه الإعفاءات والمنح التي يحصل عليها في سكنه الحكومي وفيلته في قيسارية، والامتيازات التي يحصل عليها أفراد أسرته، إضافة إلى أملاكه غير المنقولة، واستثماراته التي يرفض الكشف عن تفاصيلها.

وفي العام ٢٠١٥، وقبيل الانتخابات العامة، رفض نتنياهو أن يوضح عن ثروته، لكن فرع مجلة «فوربس»

في إسرائيل ذكر حينها، أنه يمتلك أيضاً محفظة تضم كافة استثماراته، من دون أن يتم تحديد قيمتها. كما كشف تقرير مراقب الدولة العام ٢٠١٥، عن أن نتنياهو لا ينفق شيكلاً واحداً من جيبه الخاص، لأن الدولة تغطي كل نفقاته.

حرب الإنفاق على حساب الغير

واجهت سارة تهمة إنفاق المال العام من دون حق في قضية شرائها وجبات من مطاعم فاخرة بقيمة تقارب مئة ألف دولار، ودانت محكمة الصلح في القدس سارة بتهمة إنفاق ٥٥ ألف دولار، بتهمة إساءة استخدام المال العام، وفرضت عليها دفع مبلغ ٥٥ ألف شيكل، بحسب صحيفة «يديعوت أحرونوت»، وجاءت الإدانة بناء على صفحة بين النيابة الإسرائيلية العامة ومحامي سارة نتنياهو، تقرر بموجبها سارة بالتهم الموجهة لها، مقابل دفع المبلغ المذكور، وفق المصدر ذاته. وأقرت سارة بالتهم المنسوبة إليها باستغلال موارد الدولة لشراء وجبات طعام من مطاعم فاخرة، رغم وجود طاه دائم في المقر الحكومي الذي تقيم فيه.

وتداولت وسائل الإعلام العبرية عدة قصص عن حب سارة الاستمتاع بوجبات مجانية، حتى لو تهربت بحضور نتنياهو من دفع الفواتير. ففي العام ٢٠١٢ نشر غيدي فايتس الذي عمل نادلاً مقللاً في «هارتس»، قال فيه إن نتنياهو وزوجته سارة دخلا المطعم العام ١٩٩٣، عندما كان زعيم المعارضة في الكنيست، حيث تولت سارة مهمة الحديث معه، فطلبت وجبة ونصف الوجبة من المعكرونة في طبق واحد مع شوكتين، وقالت إنها ستدفع ثمن وجبة واحدة، ثم طلبت كرة واحدة من البوظة، علماً أن الوجبة الأساسية تشمل ثلاث كرات أصلاً، وطلبت عدم إدراجها في الفاتورة. يقول فايتس إن نتنياهو وزوجته خرجا من المطعم بعد تناولهما الطعام دون دفع الفاتورة.

وعن ردة فعل نتنياهو آنذاك من سلوك سارة، يوضح فايتس: «كان ينظر إلى سقف المطعم، وكأنه غير متنبه إلى ما يجري».

من ناحيتها أشارت القناة الثانية (الثانية عشرة حالياً) العام ٢٠١٢، إلى أن قصص إحصام نتنياهو وزوجته عن دفع فواتير الوجبات معروفة.

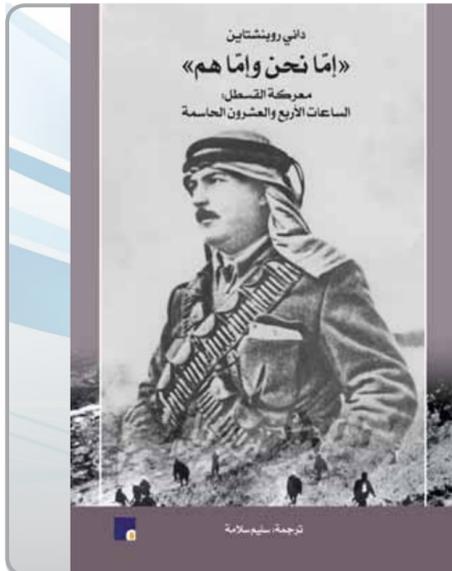
ونقلت القناة عن يوفال بن عامي قوله إنه «في إحدى المرات عندما تولى نتنياهو رئاسة الحكومة للمرة الأولى (١٩٩٦ إلى ١٩٩٩) لحق موظفو أحد المطاعم بنتنياهو وسارة بعد خروجهما دون أن يدفعها، فطلب نتنياهو من النادل إرسال الفاتورة إلى مكتب رئيس الحكومة».

واضطرت سارة نتنياهو في العام ٢٠١٥ إلى إعادة أموال للخرينة العامة في إسرائيل كسبتها من استرداد شركات المياه المزودة لمسكن رئيس الحكومة العيوب الفارغة، وذكرت صحيفة «هارتس» أن سارة نتنياهو وبعد تولي نتنياهو الحكم في ٢٠٠٩ تلقت ٤ آلاف شيكل بدل إعادة عيوب المياه الفارغة التي يدفع ثمنها من الخزينة العامة. وأضافت الصحيفة أن القضية تكشفت رغم محاولات فرض السرية التامة عليها، بعد طلب عدة وسائل إعلام عبرية توضيحات حولها من هيئات إنفاذ القانون في إسرائيل.

وتكشفت في العام ٢٠١٧ أيضاً قضية نقل سارة نتنياهو أثاث حديقة من مسكن رئيس الحكومة إلى فيلا الأسرة في قيسارية، رغم أن الأثاث تم شراؤه بأموال عامة، على أساس أنه سيوضع في المقر الحكومي. وذكرت صحيفة «كالكايسست» أن المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية قرر عدم تقديم لائحة اتهام ضد سارة، بعد إعادتها الأثاث إلى المقر الحكومي.

ورغم التهم التي أدمنت بها سارة، إلا أن نتنياهو كان يستمتت في الدفاع عنها ويعتبرها ضحية لمحاولات إساءة وتشهير بها.

ووصف نتنياهو في منشور على حسابه في فيسبوك اتهام سارة في قضية إساءة معاملة العاملين في المسكن الحكومي، بأنها «سخيفة وسيثبت أنها لا أساس لها من الصحة»، وأضاف أن «سارة نتنياهو امرأة شجاعة وصادقة ولا يوجد أبداً أي عيب في أفعالها!»



الآن في الأسواق

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

«إمّا نحن وإمّا هم»

معركة القسطل:

الساعات الأربع والعشرون الحاسمة

ترجمة: سليم سلامة

عام «كورونا» شلّ قطاعات الاقتصاد في إسرائيل لكن إصابات حوادث العمل ارتفعت بنسبة ٢٠ بالمئة!

كتب هشام نفاع:



إصابات العمل في إسرائيل، التقارير لا تطابق الواقع.

على الرغم من أنه سيطرت على معظمه تقييدات العمل الناجمة عن تفشي وباء كورونا، وشلت فيه مواقع وورشات عمل في حالات فرض الإغلاق لفتحات متواصلة ومتكررة، بينما تعطلت وتقلص عدد العاملين فيها تحت ظروف تقييد الحركة إجراءات تضييق مختلفة، فإن العام ٢٠٢٠ تميّز بعدد كبير جدا من حوادث العمل، بل إن المعطيات تشير إلى ارتفاع في عدد الحوادث والإصابات.

قالت مديرية الأمان والصحة المهنية في وزارة العمل في تقرير تلخيصي، إنه سجل انخفاض بنسبة ٣٢٪ في عدد حالات القتل الناجمة عن حوادث العمل في العام ٢٠٢٠. وفقاً للتقرير قُتل ٥٧ عاملاً في العام ٢٠٢٠، وهذا رقم لا يشمل الحوادث والضحايا التي وقعت في مستوطنات وفي سائر المناطق الفلسطينية المحتلة، ولا يشمل حوادث العمل ضمن سيارات بمختلف أنواعها. ضمن القطاعات التي أشار إليها التقرير تحديداً، قتل ١٢ عاملاً في قطاع البناء، و١٢ عاملاً في قطاع الصناعة، و١٢ عاملاً في قطاع الخدمات والتجارة، وقتل عاملاً

اثنان في قطاع الزراعة. يدعي التقرير الحكومي أنه في العام ٢٠٢٠ زادت مديرية الأمان التابعة للوزارة عدد زيارات المفتشين في جميع قطاعات الاقتصاد بنسبة ٢٩٪، وركزت بشكل خاص على زيادة الرقابة في قطاع البناء، حيث تم تسجيل أكثر من ١٢ ألف زيارة رقابة هذا العام مقارنة بـ ٨٣٣١ زيارة في العام ٢٠١٩. في حين تم إجراء ٦٨٤٦ زيارة رقابة لآماكن عمل مرتبطة بالصناعة، مقارنة بـ ٦١٢٢ زيارة رقابة في العام الذي سبقه.

على مدار العام الماضي، كما يشير التقرير الحكومي، تم إصدار ٥٥٣٢٢ أمر أمان في قطاع البناء - بزيادة قدرها ١٢١٪ عن العام الماضي، وتم إغلاق ١٩٧٧ موقع بناء بأوامر إغلاق، مقارنة بـ ١٦٣٥ في العام ٢٠١٩ و١٨٧ في العام ٢٠١٨. ولم تتم إعادة فتح هذه المواقع إلا بعد تصحيح مكان الخلل المتعلقة بالأمان الموجودة فيها. إلى جانب ذلك، تم إصدار ٣٥٠٠ أمر أمان أو تحسين ظروف الأمان في قطاع الصناعة التحويلية - بزيادة قدرها ٣٣٪ مقارنة بالعام الذي سبقه.

صرح وزير العمل والرفاه الاجتماعي الإسرائيلي، إيتسيك شوملي، مع نشر التقرير قائلاً: «أنا سعيد لأن جهودنا الحازمة والمتواصلة بدأت تؤتي ثمارها، ولأول مرة نشهد انخفاضاً كبيراً في عدد الوفيات نتيجة الحوادث المميتة بشكل عام وحوادث قطاع البناء بشكل خاص. إن أعداد زيارات المفتشين والرقابة وأوامر الإغلاق غير مسبوق، وتعكس النهج الصارم الذي وضعته تجاه الإهمال الذي قد يمس حياة الإنسان». وفيما بدأ استعراض المشغلين قال الوزير: «من المهم بالنسبة لي التأكيد على أن أصحاب العمل هم شركاؤنا وفي بعض الصناعات، مثل البناء، يتم اتخاذ خطوات مشتركة للحد من هذه الظاهرة الصعبة. أنا ممتن جداً لموظفي مديرية الأمان الذين يمثل ثقتناهم واحترافهم خط الدفاع الأول». بينما قال رئيس مديرية الأمان في الوزارة حيزي شوارتزمان: «أرحب بعمل المديرية المتفاني لتعزيز سلامة العمال في الاقتصاد الإسرائيلي. ولا شك أن هناك نتائج للعمل الجاد: فالنشاط الميداني ساهم في منع الحوادث».

من هم العمال الضحايا الذين استثناهم تقرير الوزارة؟
لاحظ موقع «دفار» الذي يتابع مسائل نقابية وعمالية، أن التقرير الحكومي لا يتضمن عدداً من حوادث العمل لأنها تتعلق بظلع سيارات فيها، مثلاً، لم يشمل التقرير حالة عامل يبلغ من العمر ٣٥ عاماً من شعفاط قُتل أثناء عمله في قسم تنظيف القمامة التابع لبلدية «جان فينه» في ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٠. بعد سقوطه من الشاحنة التي كان يعمل عليها؛ ولم يشمل مقتل مزارع يبلغ من العمر ٥٧ عاماً في حادث انقلاب الجرار الذي كان يعمل عليه في أرض زراعية بالقرب من كابول، وغاب عن التقرير مقتل مهندس بناء من سكان بيت شيمش دهسته جرافة في موقع بناء أثناء أعمال حفريات في بني براك في ٢ حزيران، وكذلك مقتل مفتش عمل في شركة «نتيفي يسرائيل» إذ دهس أثناء عمله في ٢ أيلول في موقع تشييد بنى تحتية على شارع ٧٠. كما لا يتضمن التقرير حادثاً قاتلاً وقع خارج الخط

فإن العدد الحالي للمفتشين بعيد جداً عن الحد الأدنى من المعايير لضمان سلامة العمال. في الواقع، تحتاج إسرائيل إلى زيادة عدد المفتشين الحاليين بما لا يقل عن ١٠٠ مفتش إضافي، فقط لتلبية الحد الأدنى من المعايير المناسبة للدول النامية، وليس المتقدمة وفقاً لتعريف المنظمة.

تقول «صوت العامل» إنه في أعقاب نضال عام، ابتداء من العام ٢٠١٦، تم إضافة قسم إلى هيئة الإشراف على قانون العمل يقضي بإغلاق مواقع العمل في قطاع البناء التي وقعت فيها حوادث خطيرة أو قاتلة. ومع ذلك، فإن ٤٧٪ من الحوادث القاتلة أو الخطيرة التي وقعت في العام ٢٠٢٠ ليست في البناء، ولكن في قطاعات أخرى، حيث لا يوجد التزام قانوني بإغلاق موقع العمل. يجب التأكيد على أن إغلاق الموقع ليس لغرض العقاب بل للسماح للمفتش بالوصول والبدء في التحقيق في ملاحظات الحادث ووقف خلل الأمان لحين وصول المفتش. يجب توسيع سلطة إغلاق موقع بعد حادث قاتل أو خطير ليشمل جميع قطاعات الاقتصاد. إن الوضع الحالي، حيث تظل مواقع العمل التي وقع فيها حادث قاتل أو خطير مفتوحة، يجعل من الصعب التحقيق في ظروف الحادث وينقل رسالة «كل شيء على ما يرام» على الرغم من الخسائر في الأرواح أو الإصابة الخطيرة. تمت إقامة وحدة تحقيق مشتركة من وزارة العمل ووزارة الأمن الداخلي والشرطة في أوائل العام ٢٠١٩، غير أنها لم تنشر بعد بيانات رسمية عن أنشطتها. وبحسب تقارير وسائل الإعلام حول حوادث العمل والتحقيقات التي أجروها فقد حققت الوحدة بعد عامين من إنشائها في أقل من عشرة حوادث عمل، على الرغم من وقوع مئات حوادث العمل سنوياً. بمعنى: لا يتم التحقيق في الغالبية العظمى من الحوادث القاتلة، والعدد الدقيق للوائح الاتهام التي تم تقديمها في السنوات الأخيرة بشأن جرائم متعلقة بالأمان والسلامة غير معروف. ومع ذلك، بالنظر إلى قلة التحقيقات الجنائية، يبقى من الواضح أن عدد لوائح الاتهام المرفوعة ضئيل جداً.

٩٠ من شركات المقاولات التي فرضت عليها أكثر من عشرة أوامر أمان في العام ٢٠٢٠ ما زالت ضمن مجموعة المقاولين المعترف بهم ومرخص لهم بإجراء ما زالت إسرائيل تحتاج إلى تجنيد ما لا يقل عن مئة مفتش إضافي من أجل تلبية الحد الأدنى الذي حددته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

٧١٪ من المصابين في حوادث العمل هذا العام أصيبوا بإصابات متوسطة، ولا يتم التحقيق في هذه الحوادث.

عدد مفتشي الأمان والسلامة لا يستوفي معايير الدول النامية
تحتاج إسرائيل إلى تجنيد مئة مفتش إضافي من أجل تلبية الحد الأدنى الذي حددته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD. مديرية الأمان والصحة المهنية في وزارة العمل والرفاه هي المسؤولة عن الحفاظ على سلامة العمال في إسرائيل. المديرية مسؤولة عن وضع السياسات المتعلقة بالسلامة المهنية، وصحة الموظفين، والإشراف على تنفيذ أحكام القوانين واللوائح المختلفة في هذه المجالات في مكان العمل.

في العام ٢٠١٦، نشرت مديرية السلامة وثيقة تقدم المعيار الذي حدده OECD لمفتشي الأمان، وفقاً لها، مطلوب مفتش لكل ١٠٠٠٠ عاملاً في البلدان المتقدمة أو مفتش لكل ٢٠٠٠ عاملاً في البلدان النامية. في ضوء ذلك، قررت مديرية الأمان أن هناك حاجة إلى ١٨٠ مفتشاً كحد أدنى و ٣٧٠ كحد أقصى في إسرائيل. بحسب مسح أجراه مكتب الإحصاء الحكومي للقوى العاملة في كانون الأول ٢٠٢٠، يبلغ عدد القوى العاملة في إسرائيل حالياً ٣,٨٧١,٧٠٠ عاملاً. في السنوات الأخيرة، تم طرح موضوع المفتشين المراقبين على الأجنحة العامة، بعد الضغط الشعبي الذي أدى إلى اتفاق الهستدروت مع الحكومة، ارتفع عدد المفتشين إلى ٨٠. على الرغم من هذه الزيادة،

وزارة العمل والرفاه وبين البيانات الواردة في تقريرها، بسبب بعض الاختلافات في التعريفات، فمثلاً، كما أشرنا أعلاه، لا تبلغ الوزارة عن الحوادث التي وقعت خارج الخط الأخضر، كحوادث عمل.

لا يزال قطاع البناء هو الفرع الأكثر خطورة على عمله. وشهد العام ٢٠٢٠ زيادة بنسبة ٢٢٪ في عدد الإصابات في حوادث البناء، على الرغم من انخفاض رقعة العمل في مشاريع البناء بسبب وباء كورونا. فقد أصيب ٢٨٢ عاملاً في حوادث عمل بمنشآت بناء، وهو ما يشكل

٥٧٪ من إجمالي الإصابات في الحوادث الواقعة في جميع الصناعات. ويمثل هذا زيادة مقارنة بالعام ٢٠١٩، حيث شكلت الحوادث في قطاع البناء ٥٢٪ من إجمالي الحوادث. تقول «صوت العامل» إن هذه الزيادة في عدد الحوادث مقلقة، حيث حدثت على الرغم من انخفاض العمل في البناء بنسبة ٢٧٪ في الربع الثاني من السنة الماضية، بسبب كورونا.

وفقاً لتقرير الجمعية فإن حوالي ٥٠٪ من الضحايا وحوالي ٥٠٪ من حالات القتل العام ٢٠٢٠ هي نتيجة السقوط من علو. لا يزال السقوط هو السبب الرئيس لمقتل وإصابة العمال في إسرائيل، توفي ٣١ عاملاً، يشكلون ٤٧,٧٪ من القتلى في حوادث العمل في جميع قطاعات الاقتصاد، نتيجة السقوط من علو. ٢٤٤ عاملاً، يشكلون ٥٠٪ من إجمالي ضحايا حوادث العمل العام ٢٠٢٠ (جرى وقاتل)، أصيبوا نتيجة السقوط من علو.

في بنود مركزة للتقرير جاء ما يلي: «رغم كورونا كان هناك ارتفاع بنسبة ٢٠٪ في العدد الإجمالي للإصابات في حوادث العمل، إلى جانب انخفاض عدد القتلى بنسبة ٢٤٪».

«أصيب ٤٢٣ عاملاً، بزيادة قدرها ٢٠٪ في العدد الإجمالي للمصابين مقارنة بالعام ٢٠١٩. «راكمت أكثر من ٤٠ شركة مقاولات أكثر من ١٠ أوامر أمان بسبب مخالفتها الأنظمة، وصل ٣ منها فقط لجلسة استماع مع مسجل المقاولين.

الأخضر» قُتل فيه عامل في حادث سقوط من رافعة تحمل جسراً في مصنع «رامات تروم» في مستوطنة «ميشور أدميم» في ١٨ آذار، ولا حادث شق فيه عامل تحت شاحنة في مقلع حجارة بالقرب من مستوطنة «مودعين عيليت» في ٢١ تشرين الأول، كما لا يشمل التقرير العامل المولود في الذي قُتل على متن سفينة قالت المديرية إنها أبحرت بعلم أجنبي قبالة سواحل إسرائيل في ٢٧ آب.

حالات قتل أخرى في أثناء العمل لم يشملها التقرير؛ قُتل عاملاً من كفر قرع نتيجة انفجار صهريج ديزل في منزل خاص في قيسارية في ٩ آذار، وعامل ارتطم بجدار في أثناء أعمال ترميم في الجليل الغربي بتاريخ ٧ تشرين الثاني وعامل حدادة سقط عن سلم في أبو سنان في مطلع كانون الأول.

تجري جمعية «صوت العامل» مراقبة يومية لحوادث العمل، بناء على تقارير منظمة الإسعاف «نجمة داود الحمراء» ومعلومات متقاطعة من مختلف الجهات، وفقاً لما نشرته في تقرير تلخيصي بالاعتماد على متابعتها. في العام ٢٠٢٠، أصيب ٤٨٨ عاملاً في حوادث عمل، قُتل ٦٥ عاملاً، وأصيب ٧٣ عاملاً بجروح خطيرة، وأصيب ٣٥٠ عاملاً بجروح متوسطة. وتمثل هذه البيانات زيادة بنسبة ١١,٨٪ في إجمالي عدد الإصابات في حوادث العمل مقارنة بعام ٢٠١٩، حيث أصيب ٤٣٧ عاملاً في حوادث عمل في جميع القطاعات.

الحوادث في المستوطنات خارج سجلات التحقيقات!
في العام الماضي، كان هناك انخفاض كبير وإيجابي بنسبة ٢٤٪ في عدد حالات القتل في جميع المرافق الاقتصادية - ٦٥ حالة قتل في العام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٨٦ في العام ٢٠١٩. من ناحية أخرى، كانت هناك زيادة مقلقة بنسبة ٢٠٪ في عدد المصابين - ٤٢٣ عاملاً مصاباً في العام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٣٥١ عاملاً مصاباً في العام ٢٠١٩. الجمعية تشير إلى أن هناك تناقضات بين البيانات الصادرة عن مديرية الأمان والصحة المهنية التابعة

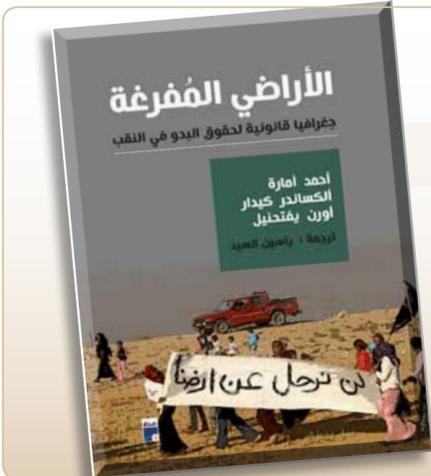
صدر حديثاً

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

الأراضي المُفرغة

جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب

ترجمة: ياسين السيد



المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي



MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies